جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الثالث من عام

2025

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 13

رابعًا: التأجير التمويلي..... 18

خامسًا : نشاط التخصيم 20

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 25

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 38

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 40

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يوليو -سبتمبر 2025	يوليو -سبتمبر 2024	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	161,136	72,617	121.90%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	17,798	6,262	184.24%
إجمالي قيمة الإصدارات	178,934	78,879	126.85%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 121.9%، لتسجل حوالي 161.1 مليار جنيه في يوليو–سبتمبر 2025 مقارنة بنحو 72.6 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك الإرتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من يوليو–سبتمبر 2025 لتسجل 134.1 مليار جنيه مقارنة بنحو 51.6 مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 184.2%، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى إصدار عدد 10 إصدارات سندات توريق بقيمة 17.8 مليار جنيه في الفترة يوليو–سبتمبر 2025، مقارنة بإصدار عدد 5 إصدارات سندات توريق بقيمة 6.3 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

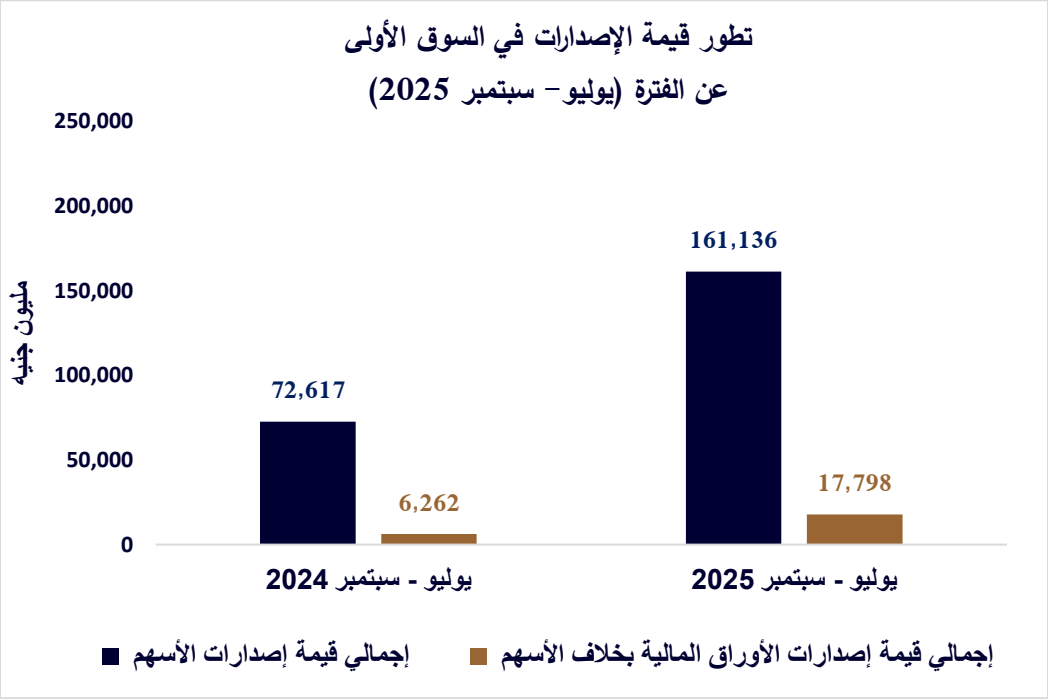

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق سبتمبر 2025	إغلاق سبتمبر 2024	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	36,670.08	31,587.04	16.09%
EWI EGX70	11,018.91	7,538.30	46.17%
EWI EGX100	14,609.69	10,732.02	36.13%
مؤشر تميز	15,520.53	8,004.14	93.91%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث عن عامي 2025&2024)

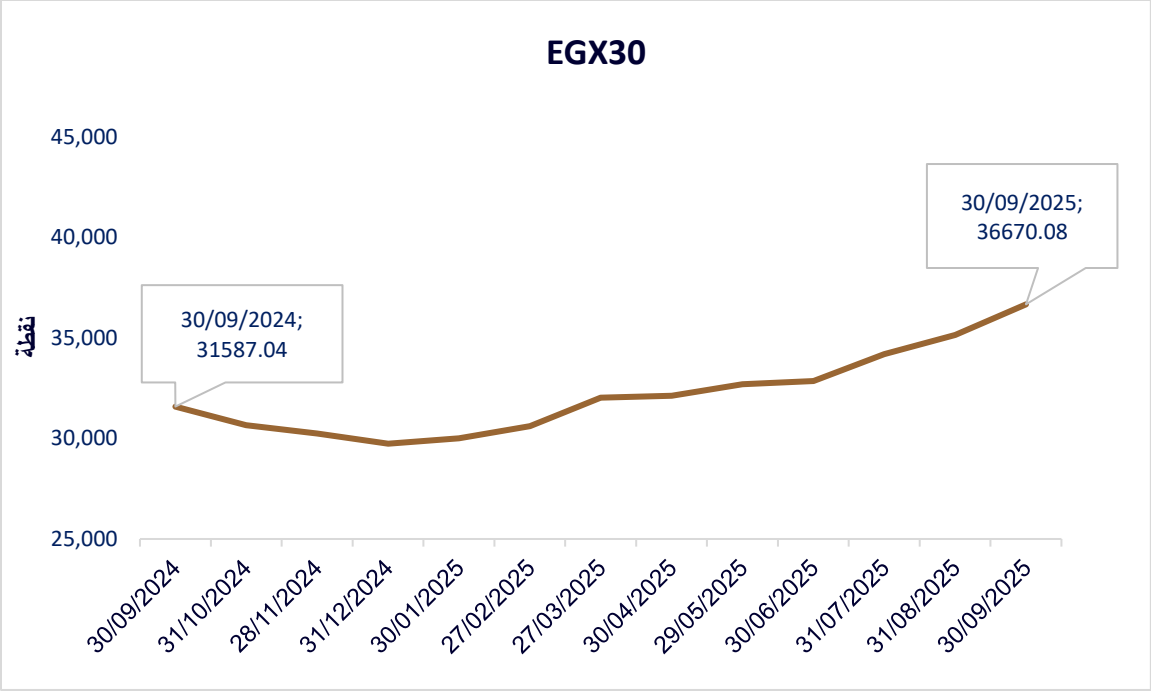

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يوليو–سبتمبر 2025):

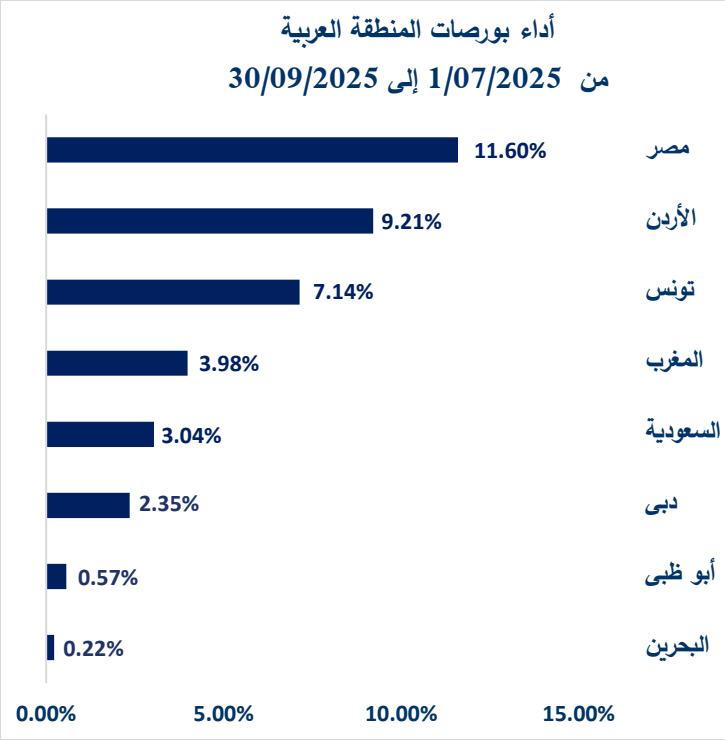

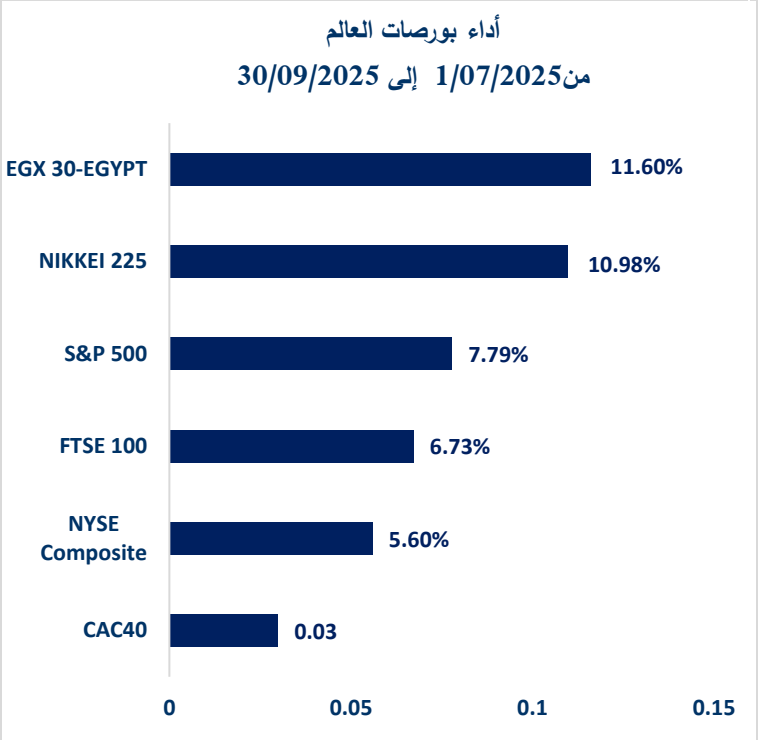

المؤشر	السوق
Amman SE General (AMGNRLX)	الأردن
Tadawul All Shares (TASI)	السعودية
ADX General (ADI)	أبو ظبي
DFM General (DFMGI)	دبي
TUNINDEX (TUNINDEX)	تونس
Moroccan All Shares (MASI)	المغرب
Bahrain All Shares (BAX)	البحرين
EGX 30	مصر
FTSE 100	المملكة المتحدة
CAC40	فرنسا
S&P 500	الولايات المتحدة
NIKKEI 225	اليابان
NYSE	نيويورك

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يوليو–سبتمبر 2025:

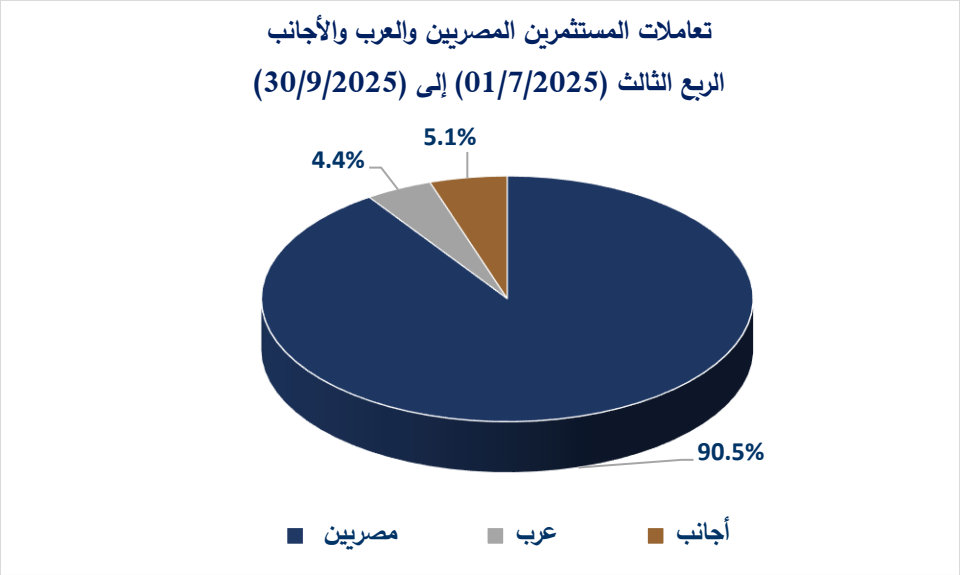

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الثالث من عام 2025 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 90.5% ثم الأجانب بنسبة 5.1% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 4.4%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	يوليو –سبتمبر 2025	يوليو –سبتمبر 2024	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	316,469	326,635	-3.1%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	3,985,488	3,253,110	22.5%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	4,301,957	3,579,744	20.2%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	102,093	67,359	51.6%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2025 & 2024).

إرتفعت إجمالي قيمة التداول بنسبة 20.2% لتسجل 4,301.9 مليار جنيه في يوليو–سبتمبر 2025، مقارنة بنحو 3,579.7 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل

3,985.5 مليار جنيه في يوليو–سبتمبر 2025 مقارنة بحوالي 3,253.1 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 22.5%. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج–رأس المال السوقي في نهاية الربع الثالث من عام 2025

جدول (1–4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق سبتمبر 2025	إغلاق سبتمبر 2024	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	2585.6	2184.7	18.35%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1408.0	1470.7	-4.26%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.4	1.8	33.33%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2025 & 2024).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 2585.6 مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2025 وذلك بزيادة بلغت نحو 18.35% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 14.26%.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 18136.2 مليار جنيه لعام 2025/2024 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د-أعداد المكودين الجدد

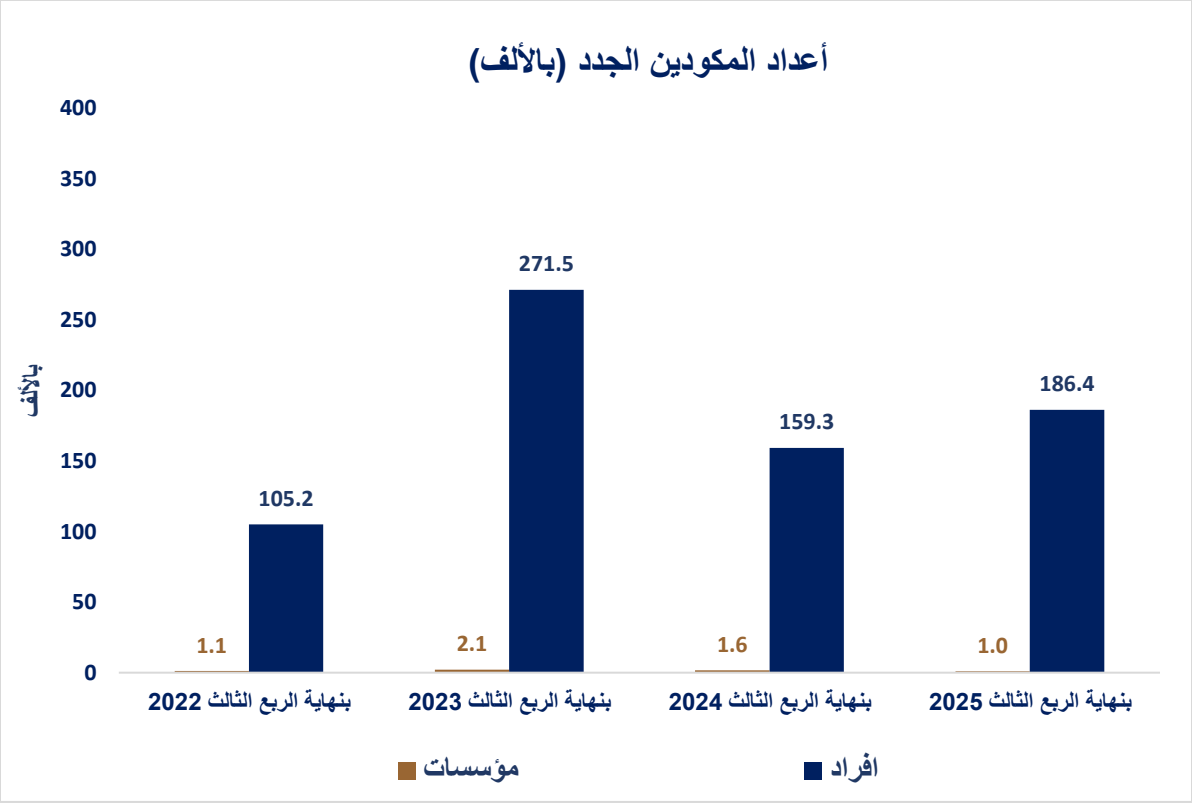

سجلت اعداد المكودين الجدد ارتفاع ملحوظ بنهاية يوليو عام 2025 ليسجل نحو 187 ألف مكود مقابل حوالي 161 ألف مكود بنهاية يوليو 2024. وجدير بالذكر أن أعداد المكودين الجدد ارتفعت من حوالي 25 ألف مكود خلال عام 2020 إلى 230 ألف مكود بنهاية عام 2024، بمعدل زيادة بلغ 805%، وعلى الرغم من الانخفاض في 2024، إلا أن أعداد المكودين الجدد في عام 2024 هي الأعلى منذ عام 2020، باستثناء الارتفاع الملحوظ في أعداد المكودين عام 2023 والذي يرجع إلى التوقعات بتحرير سعر الصرف، ورغبة المستثمرين في الدخول في البورصة المصرية للتحوط والاستفادة من الأرباح المتوقعة. بالإضافة إلى إصدار القرارات التنفيذية المنظمة لقانون (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي سمح بالتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في زيادة أعداد المستثمرين الجدد.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع الثالث من (يوليو – سبتمبر 2025):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2025	يوليو-سبتمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	17,017.6	14,603.9	16.5%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	13,878.0	10,743.9	29.2%
إجمالي	30,895.6	25,347.8	21.9%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	8,759.5	5,316.0	64.8%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	9,378.9	6,155.0	52.4%
إجمالي	18,138.4	11,471.0	58.1%

المصدر : الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

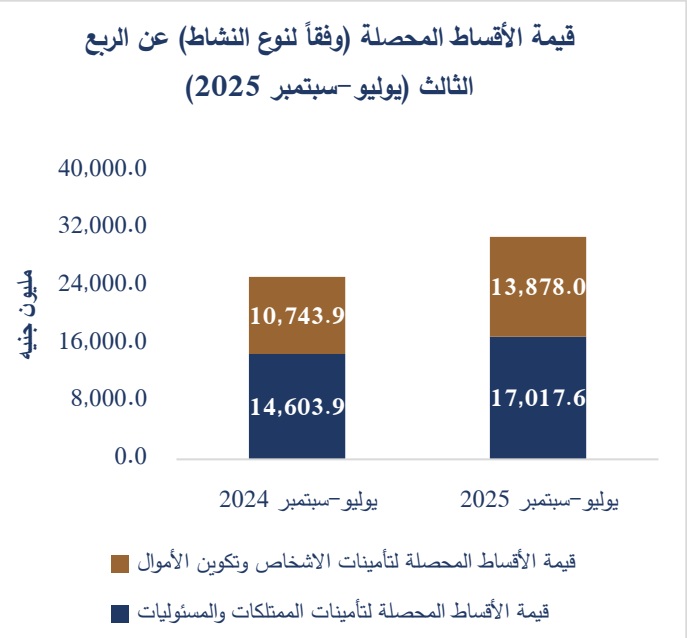

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 30.89 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بـ 25.34 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 21.9 %، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 17 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2025 مقابل 14.6 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2024، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 13.87 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2025 مقابل 10.74 مليار جنيه خلال الربع االثالث من 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 18.13 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بـ 11.47 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 58.1%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 8.7 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2025 مقابل 5.3 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 9.3 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2025 مقابل 6.1 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2024.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع الثالث من (يوليو- سبتمبر 2025):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2025	يوليو-سبتمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	26,798.8	22,175.3	20.8%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	4,097.0	3,172.4	29.1%
إجمالي	30,895.8	25,347.7	21.9%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	15,169.7	10,389.6	46.0%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	2,968.7	1,081.4	174.5%
إجمالي	18,138.4	11,471.0	58.1%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

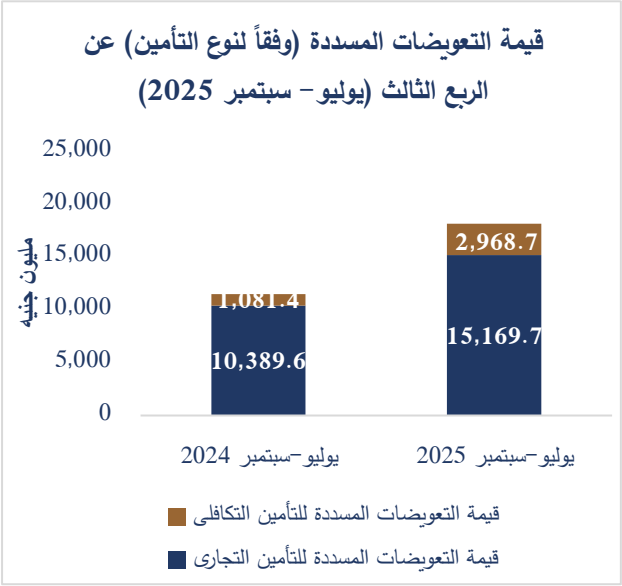

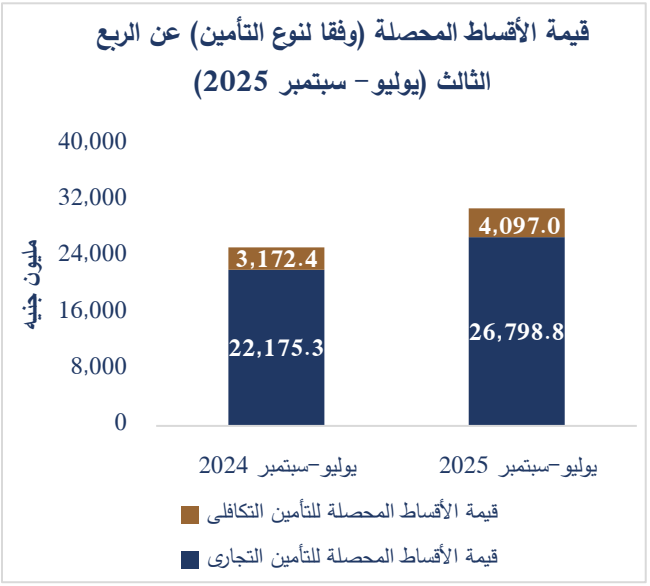

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 30.89 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بـ 25.34 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 21.9%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى26.79 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بـ 22.17 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثالث من عام 2025 إلى 4 مليار جنيه بالمقارنة بـ 3.1 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 18.13 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بحوالي 11.47 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 58.1%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 15.1 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة بنحو 10.3 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثالث عام 2025 إلى 2.96 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.08 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى سبتمبر 2025	حتى سبتمبر 2024
شركات التأمين	38	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى سبتمبر 2025	حتى سبتمبر 2024
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	15607	14025
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	302	305
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	328	362
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	47

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 9.1 مليار جنيه عن الربع الثالث (2025/7/1-2025/9/30) مقابل نحو 6.7 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 36.2%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثالث من عام 2025:

جدول (3-1): عدد العملاء وقيمة التمويل (يوليو-سبتمبر 2025)

	عدد العملاء		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يوليو-سبتمبر 2025	يوليو-سبتمبر 2024		يوليو-سبتمبر 2025	يوليو-سبتمبر 2024	
الإجمالي	2818	2310	%21.99	7285.68	6062	%20.19

يتضح من الجدول زيادة عدد العملاء الجدد خلال الفترة من (2025/7/01-2025/9/30) بنسبة كبيرة تصل إلى 21.99% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2024، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو20.19% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى دخول شركات جديدة للسوق بعد استيفاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. كما قامت بعض الشركات بتوريق التزاماتها مما منحها المزيد من السيولة لإعادة استثمار أموالها في شراء محافظ تمويل عقاري جديدة من المطورين العقاريين. كما ساهم قيام بعض المطورين العقاريين بتقديم عروض تقسيط مرنة بفترات سداد قد تصل إلى 13 عام بجذب شريحة كبيرة من العملاء خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد العملاء (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يوليو-سبتمبر 2025)

فئة المساحات م2	يوليو-سبتمبر 2025		يوليو-سبتمبر 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	4	0.14%	10	0.43%	-60.00%
من 66-86 م2	0	0.00%	37	1.60%	-100.00%
أكبر من 86 م2	2814	99.86%	2263	97.97%	24.35%
الإجمالي	2818	100%	2310	100%	21.99%

يتضح من الجدول السابق استحواذ العملاء حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 99.86% في الربع الثالث من عام 2025، كما استحوذ العملاء من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 97.97% في الربع الثالث من عام 2024

عدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يوليو-سبتمبر 2025)

نوع الغرض	يوليو-سبتمبر 2025		يوليو-سبتمبر 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2620	92.97%	2180	94.37%	20.18%
أخرى	198	7.03%	130	5.63%	52.31%
الإجمالي	2818	100%	2310	100%	21.99%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يوليو-سبتمبر 2025)

نوع العميل	يوليو-سبتمبر 2025		يوليو-سبتمبر 2024		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	3044	41.78%	1344	22.17%	126.50%
عميل صندوق	0	0.00%	49	0.82%	-100.00%
محافظ مشتراه	4242	58.22%	4668	77.01%	-9.14%
الإجمالي	7286	100%	6062	100%	20.19%

جدول (3– 5) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2025	في نهاية سبتمبر 2024	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	26	22	%18.2
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	9706.6	4740.6	%105

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 26 شركة بنهاية الربع الثالث لعام 2025، مقابل 22 شركة في نهاية الربع الثالث من عام 2024 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2025 نحو (175) خبير، بالمقارنة بعدد (172) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2024 بمعدل ارتفاع بلغ 1.7% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –6) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية سبتمبر عام 2025

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2025	في نهاية سبتمبر 2024	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	175	172	%1.7

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يوليو -سبتمبر 2025	يوليو -سبتمبر 2024	معدل التغير %
عدد العقود	491	564	-12.94%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	37,724.9	33,054.5	14.13%

شهدت الفترة (يوليو -سبتمبر) عام 2025 ارتفاع في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2024، حيث أرتفعت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 37.72 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 33.05 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 14.13%، بينما انخفض عدد العقود إلى 491 عقدًا مقارنة بـ 564 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 12.94%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

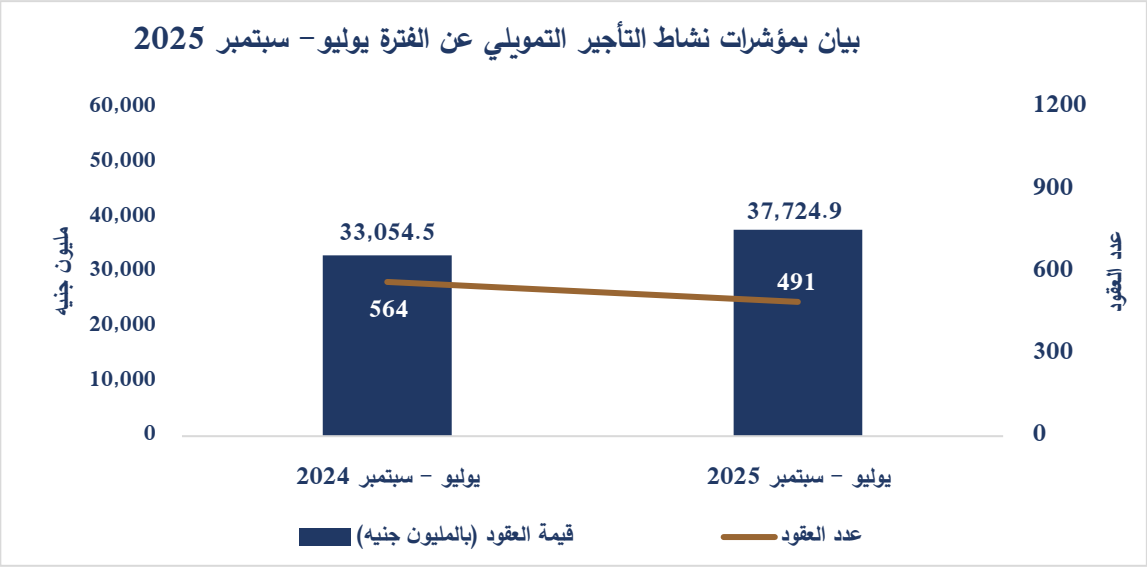

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يوليو -سبتمبر 2025		يوليو -سبتمبر 2024	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	28,745.8	%76.2	22,492.3	%68.05
2	سيارات نقل	3,037.3	%8.1	3,167.3	%9.58
3	سيارات ملاكي	1,318.5	%3.5	1,783.3	%5.40
4	خطوط انتاج	616.7	%1.6	1,450.4	%4.39
5	معدات ثقيلة	177.8	%0.5	1,344.6	%4.07
6	آلات ومعدات	2,348.4	%6.2	1,036.6	%3.14
7	بواخر	1,221.7	%3.2	-	%0.00
8	أجهزة مكتبية	11.7	%0.0	3.3	%0.01
9	أخرى	247.1	%0.7	1,776.5	%5.37
	الإجمالي	37,724.89	100%	33,054.45	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يوليو -سبتمبر) 2025 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 28.75 مليار جنيه وبنسبة 76.2% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 68.05% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات نقل باستحواذه على 8.1% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 3.04 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط آلات ومعدات بقيمة عقود بلغت نحو 2.35 مليار جنيه وبنسبة 6.2% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 49.35 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2025 بالمقارنة بنحو 27.66 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2024، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 78.4%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية سبتمبر 2025	في نهاية سبتمبر 2024	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	49,349.0	27,659.7	78.4%
الشركات المحيلة (العملاء)	856	670	27.8%

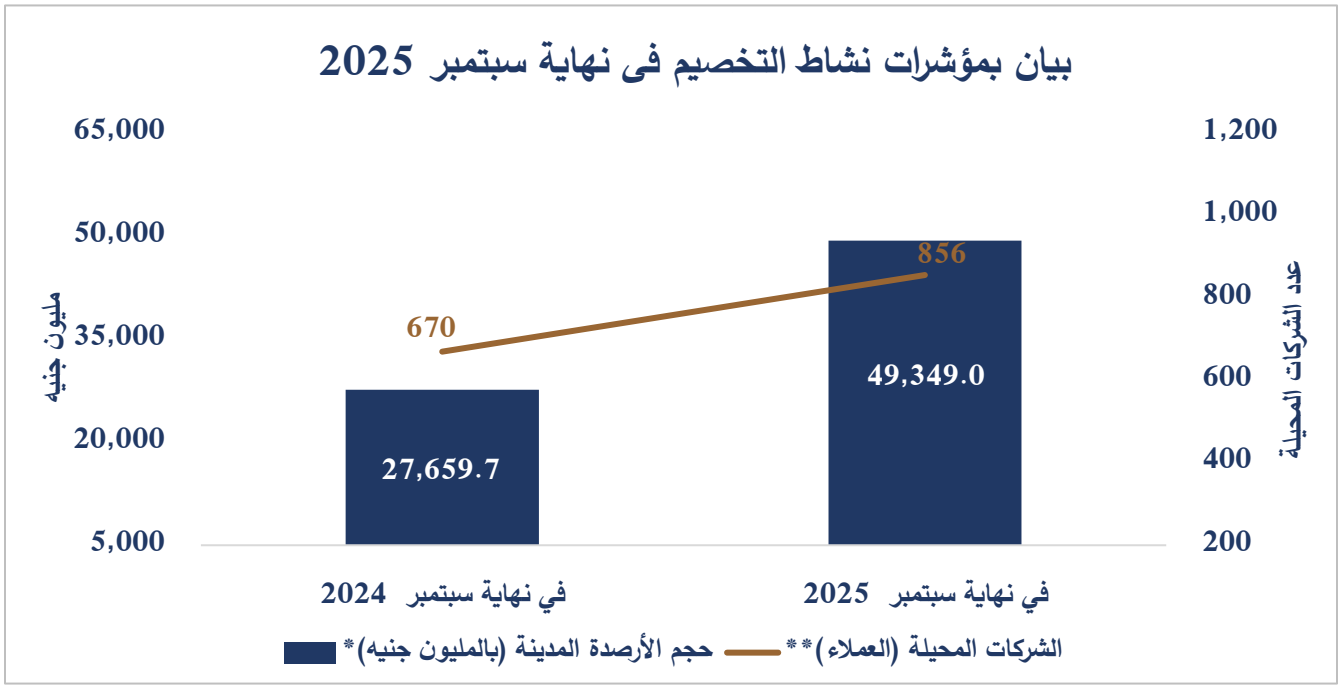

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	يوليو -سبتمبر 2025	يوليو -سبتمبر 2024	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	32,922.25	20,387.4	61.5%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	18,646.4	11,684.6	59.6%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	14,275.9	8,702.8	64.0%

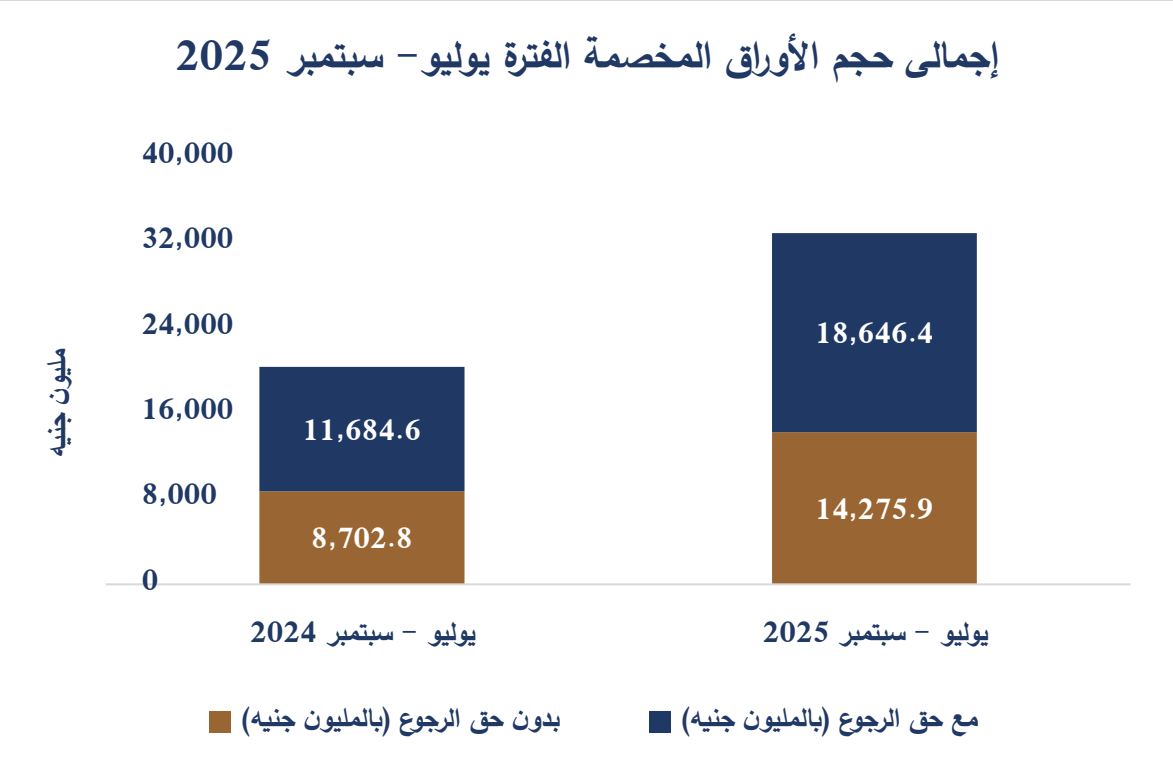

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2025	في نهاية سبتمبر 2024
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	38	40

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يوليو-سبتمبر 2025	يوليو-سبتمبر 2024	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	3,274.8	1,126.8	%190.6
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	27,875.7	17,698.9	%57.5

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 3,274.8 ألف عميل خلال الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) 2025 مقارنة بنحو 1,126.8 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 190.6%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 27.9 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بـ 17.7 مليار جنيه في الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 57.5%.

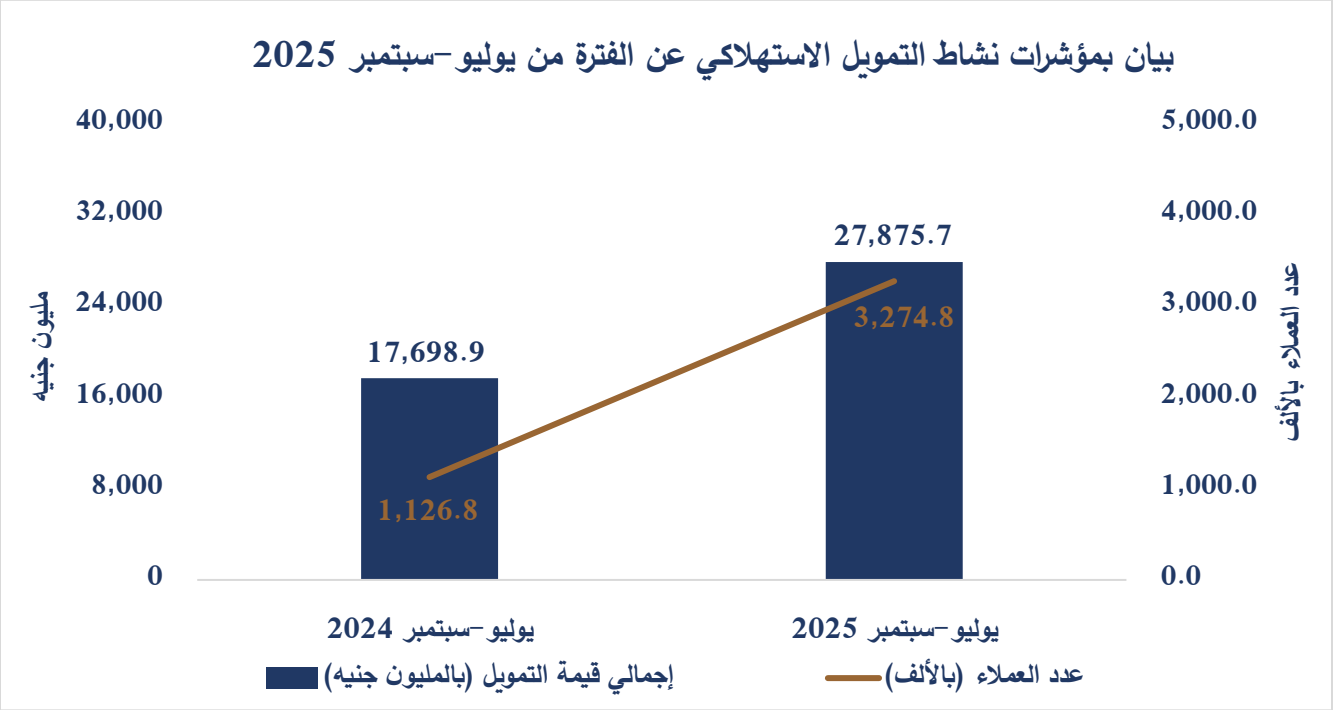

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	يوليو - سبتمبر 2025	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	4,961.2	18%
2	سيارات ومركبات	4,949	18%
3	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	4,642.6	17%
4	سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل	4,264.9	15%
5	هواتف محمولة	1,604.6	6%
6	الأثاث وتجهيزات المنازل	915.9	3%
7	الملابس والاحذية والشنط والساعات والنظارات والاكسسوارات	829.1	3%
8	التشطيبات المنزلية	736.8	3%
9	أخرى	4,972.0	18%
	الإجمالي	27,875.7	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يوليو–سبتمبر) 2025 شهدت استحواذ الإليكترونيات والأجهزة الكهربائية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 4.96 مليار جنيه وبنسبة 17.80% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب سيارات ومركبات بنسبة 17.75% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 4.94 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 4.6 مليار جنيه وبنسبة 16.65% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

قيمة التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات خلال الربع الثالث (يوليو–سبتمبر) 2025

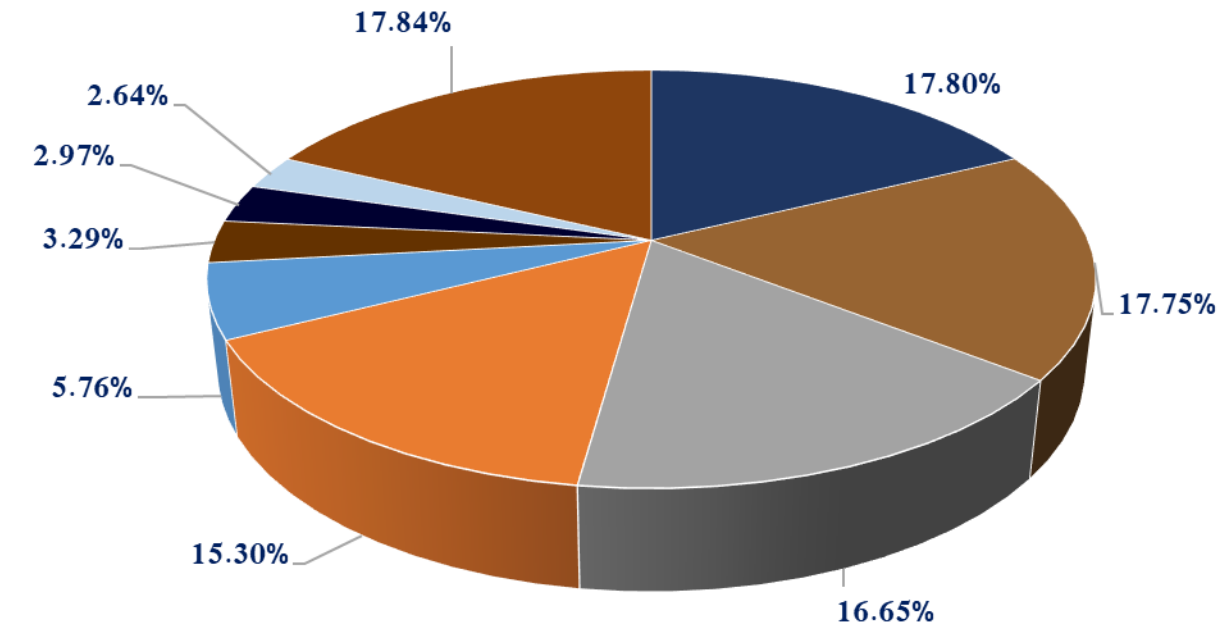

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثالث 2025:

النشاط	في نهاية الربع الثالث 2025		في نهاية الربع الثالث 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,544.0	68,714.1	3,750.0	59,530.7
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	15.4	23,297.8	9.4	11,791.2
الإجمالى	3,559.4	92,012.0	3,759.5	71,321.9

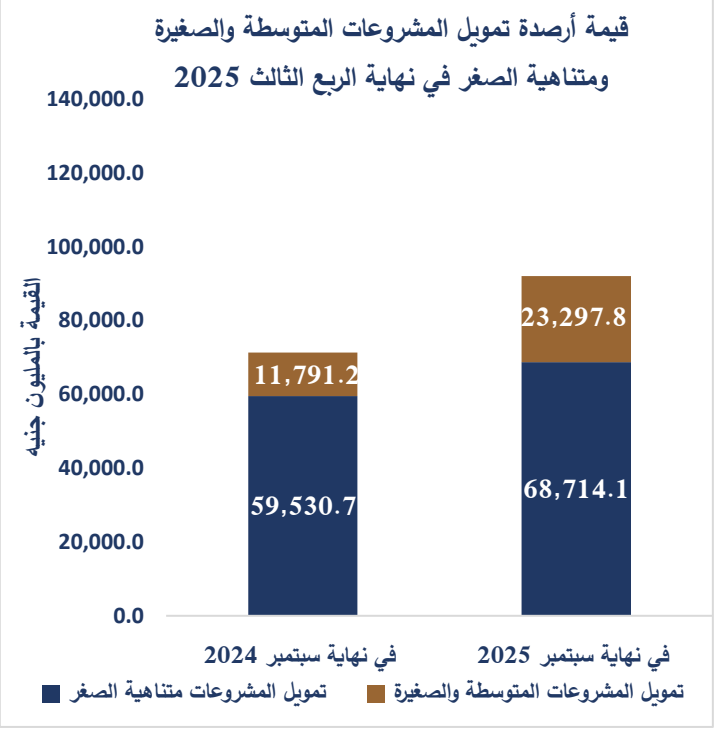

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثالث 2025:

النشاط	في نهاية الربع الثالث 2025		في نهاية الربع الثالث 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	821.4	22,490.0	838.5	20,649.7
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2.1	5,314.0	2.0	4,018.3
الإجمالى	823.5	27,804.0	840.5	24,668.0

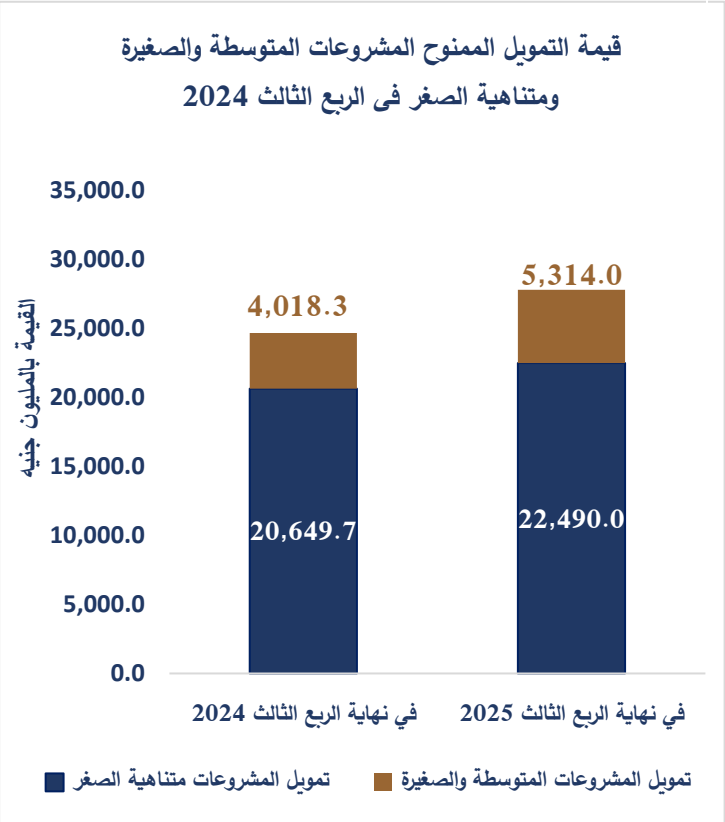

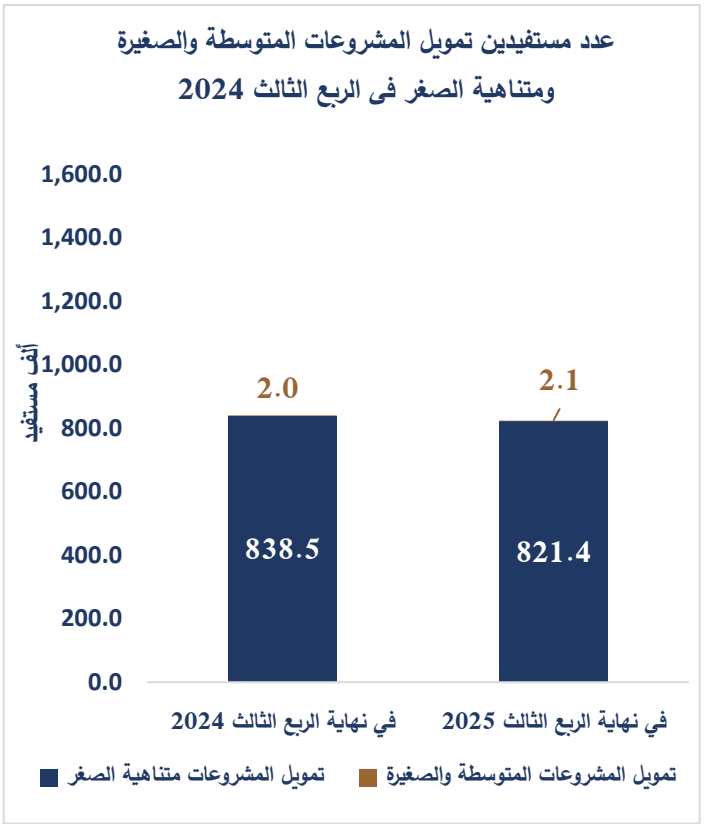

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

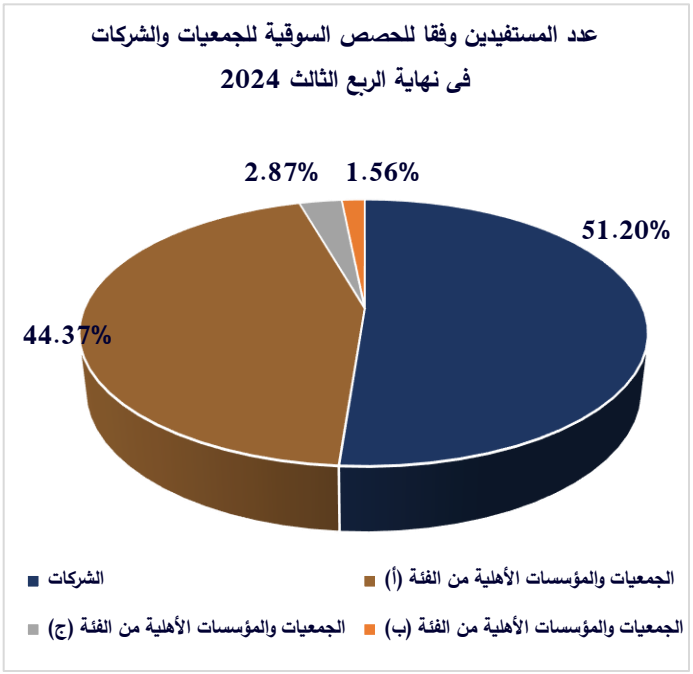

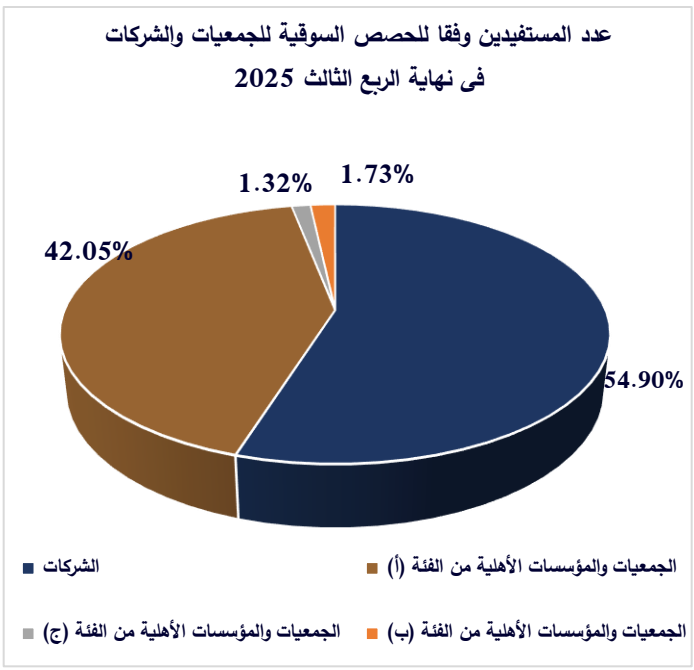

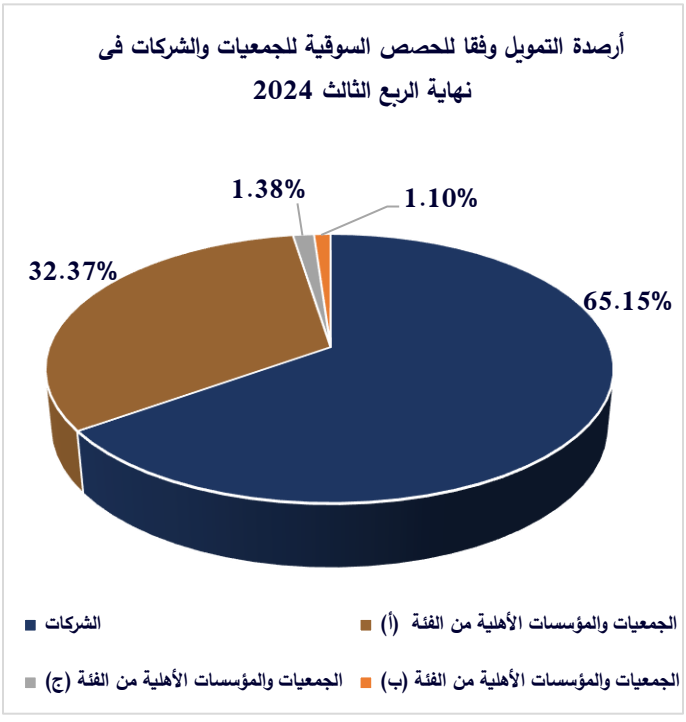

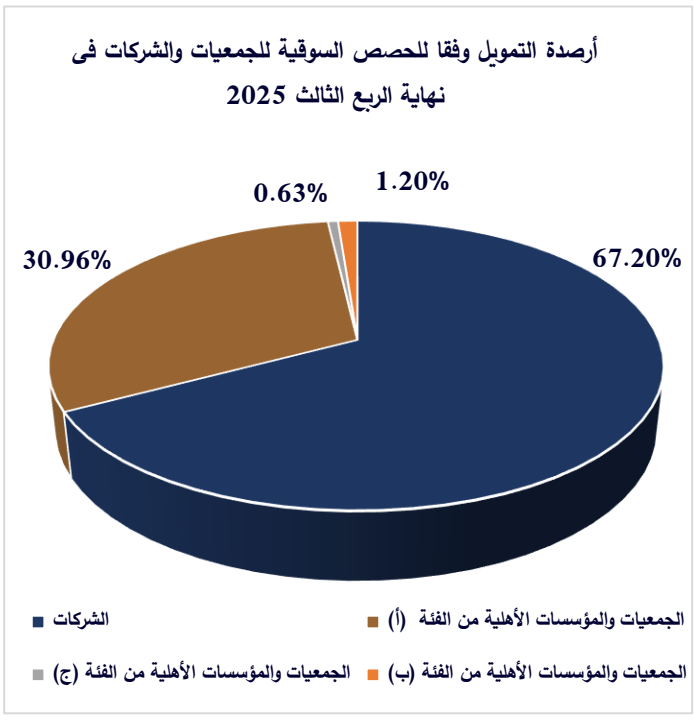

شـهد نهاية الربع الثالث من عام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 15.4% حيث بلغت نحو 68.7 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 59.5 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 5.5% حيث بلغ العدد حوالي 3.54 مليون مستفيد في نهاية الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024 والذي كان فيه عدد المســـتفيدين نحو 3.75 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 46.2 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.94 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 38.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.92 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 67.20%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 54.90%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 21.3 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.5 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 19.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 30.96%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 42.05%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 827.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين

بلغ نحو 61.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 652.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 58.3 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الثالث بنسبة 1.20%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.73%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 432.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 46.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 823.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 107.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الرابع بنسبة 0.63%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.32%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

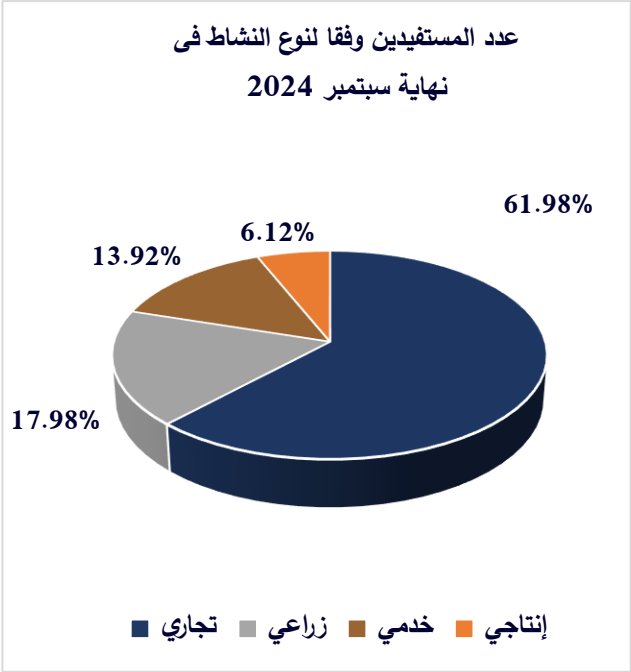

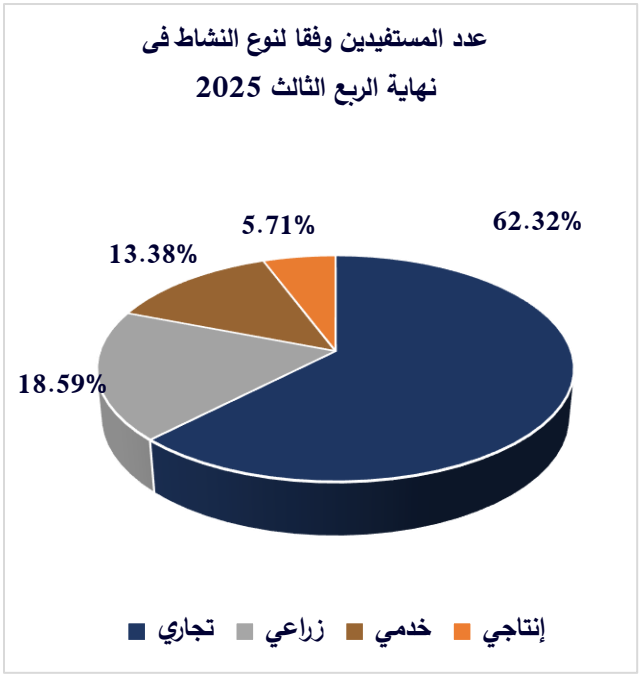

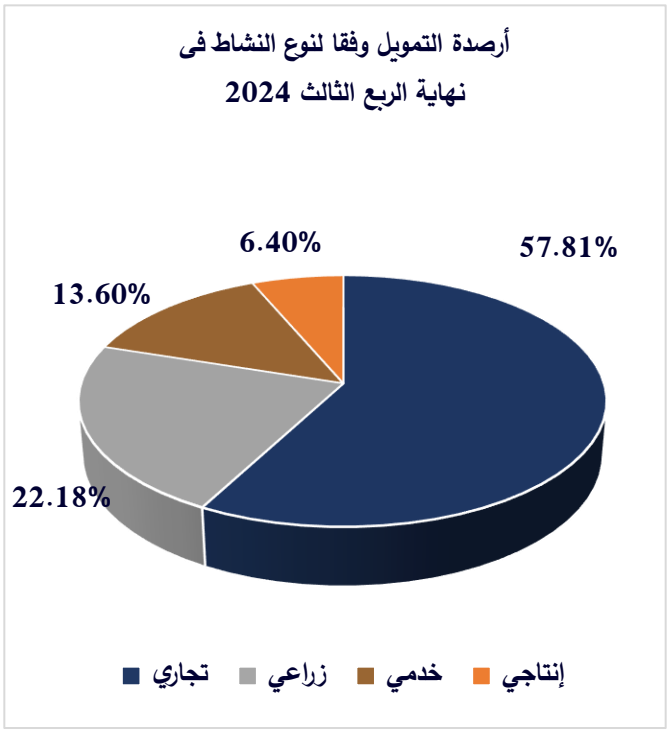

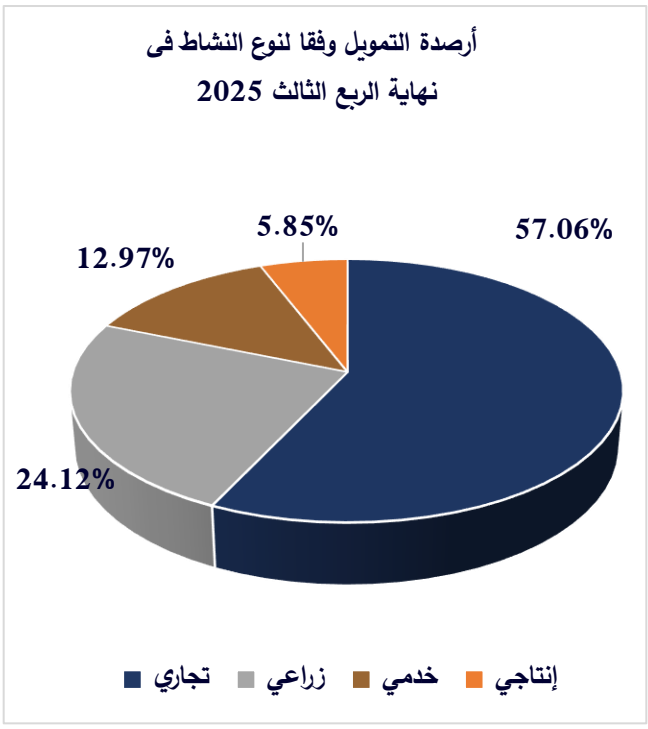

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث لعام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 39.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثالث عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 34.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 57.06%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.32%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 16.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 659.0 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 674.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 24.12 %، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 18.59%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 8.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 474.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 521.9 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 12.97%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.38%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 202.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 229.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.85%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.71%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

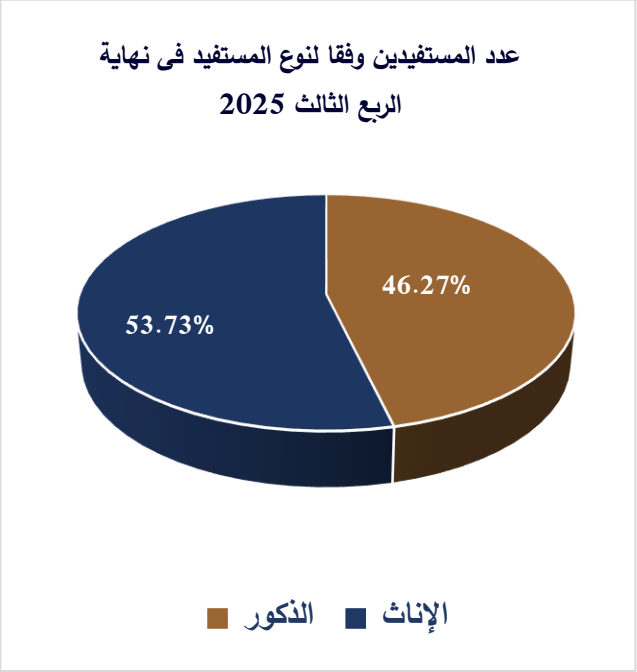

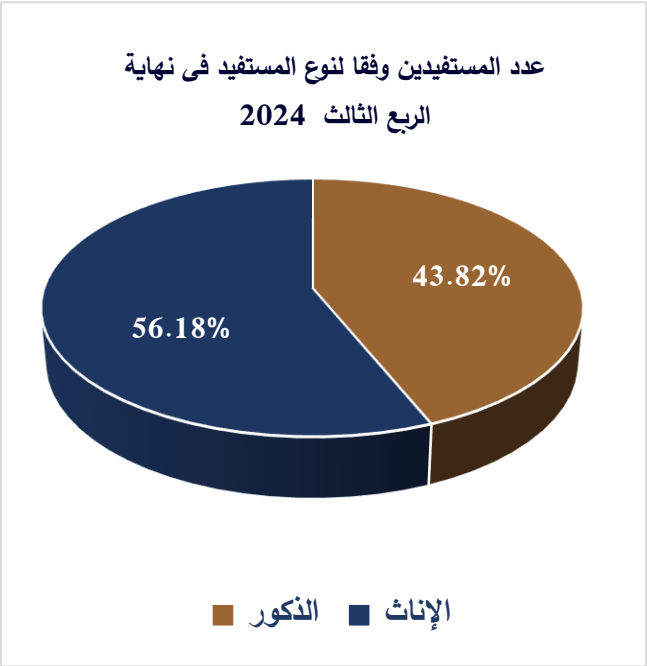

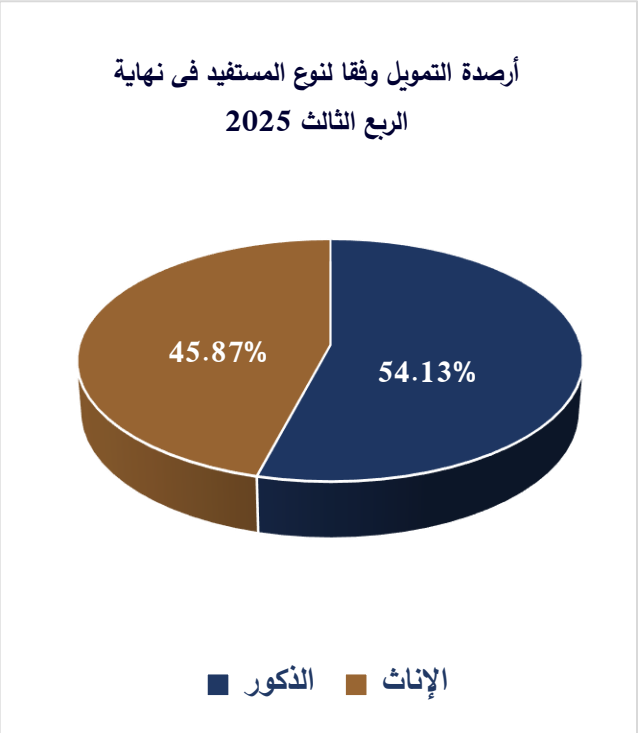

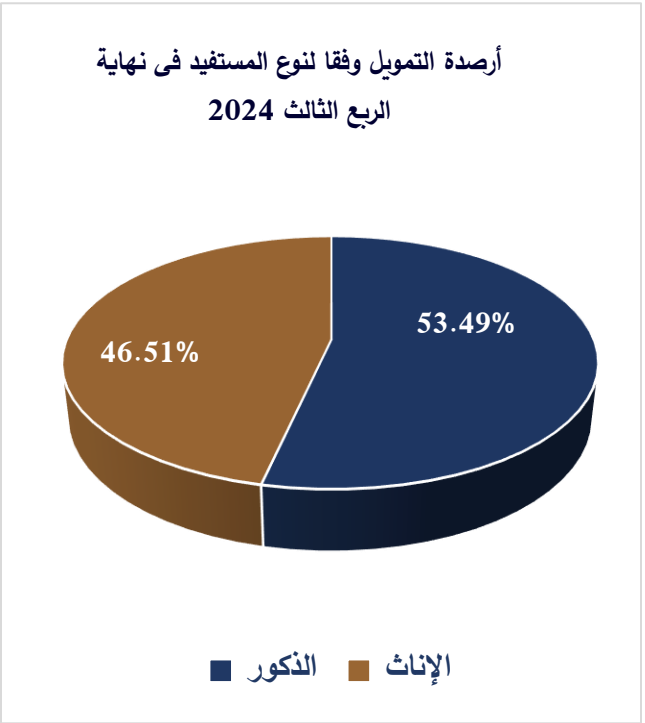

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع االثالث عام 2024 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث2025 نحو 37.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 31.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث2025 المركز الأول بنسبة 54.13%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 46.27%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع االثالث عام 2025 نحو 31.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.9 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع االثالث عام 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 27.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث2025 المركز الثاني بنسبة 45.87 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 53.73%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

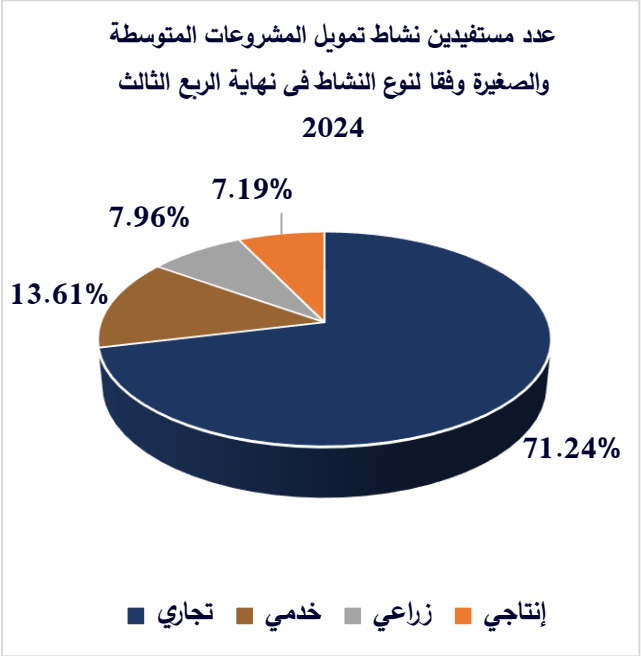

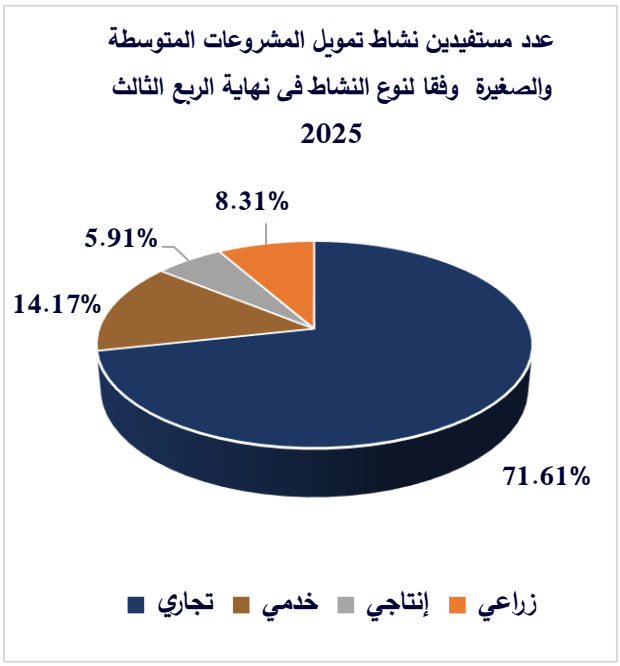

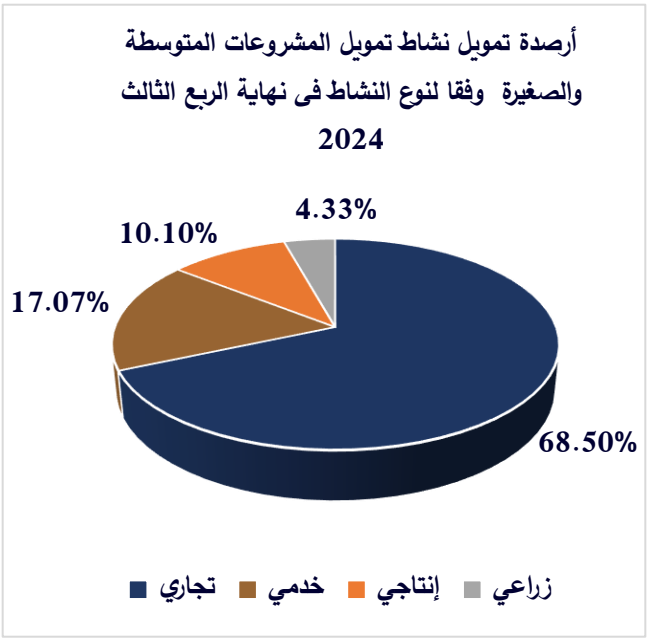

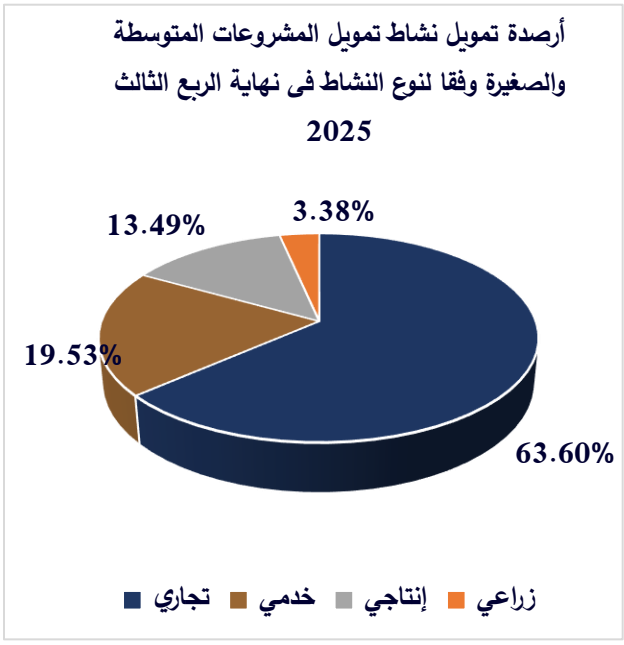

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2025 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 97.6% حيث بلغت نحو 23.30 مليار جنيه، مقارنة بـ 11.79 مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام 2024.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 63.1% حيث بلغ العدد حوالي 15.40 ألف مستفيد في نهاية الربع االثالث عام 2025، مقارنة بحوالي 9.44 ألف مستفيد بنهاية الربع االثالث عام 2024.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 14.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 11.0 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 6.7 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 63.60%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 71.61%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 19.53%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.17%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الثالث في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث عدد المستفيدين والمركز الرابع من حيث أرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 786.91 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.28 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 510.71 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو0.75 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.38%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 8.31%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2025 من حيث عدد المستفيدين والمركز الثالث من حيث أرصدة التمويل، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ

0.91 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.68 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 13.49%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.91%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1036) في نهاية الربع الثالث من عام 2025.

جدول (7–3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثالث من عام 2025

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	980	1003
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	34	151	185
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	956	71	1,027
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	23	2,672	2,695
الإجمالي	1,036	3,874	4,910

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثالث من عام 2025

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	10	116	126
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	11	130	141

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2024

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية سبتمبر 2025:

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2025	في نهاية سبتمبر 2024	معدل التغير %
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	235	191	%23
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	3,969	2,825	%40

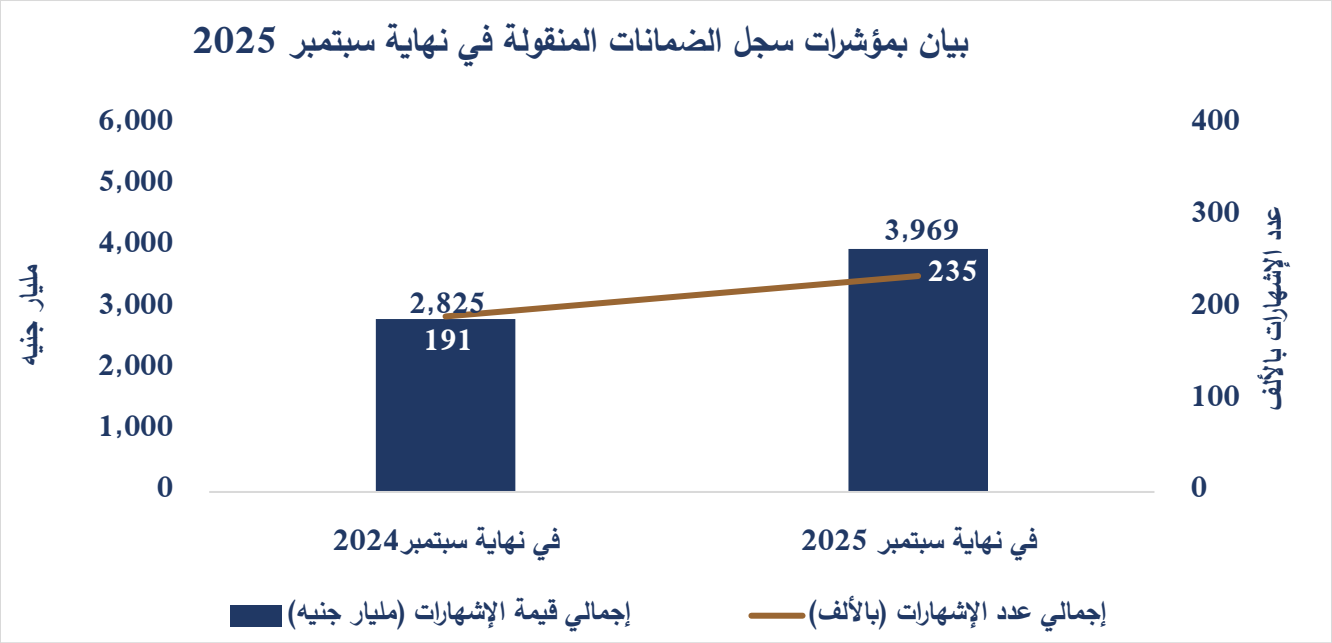

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.96 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 235 ألف إشهار في نهاية سبتمبر 2025، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.8 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 191 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 40% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر سبتمبر 2025

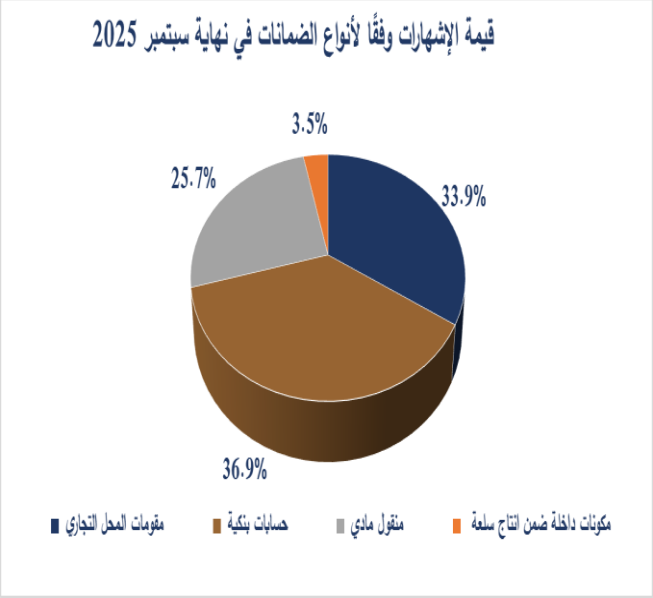

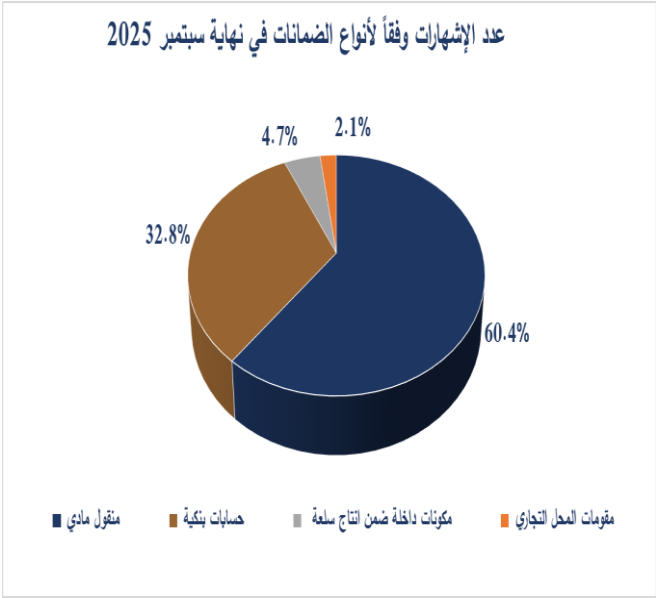

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر سبتمبر 2025

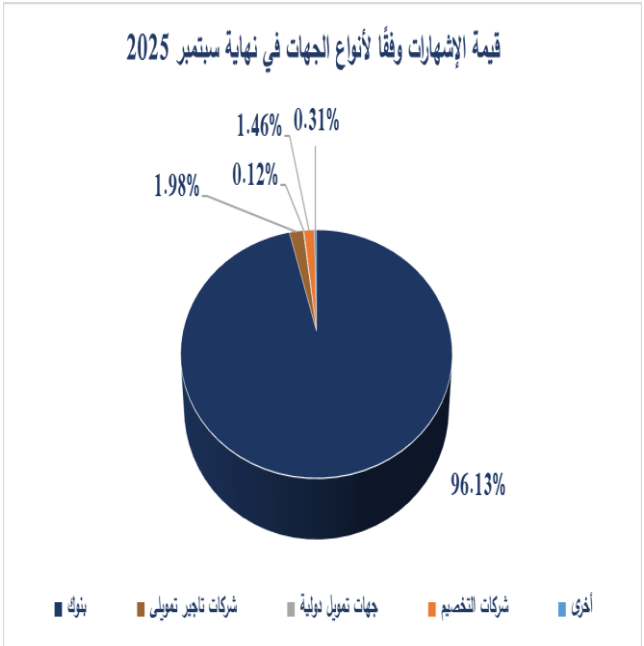

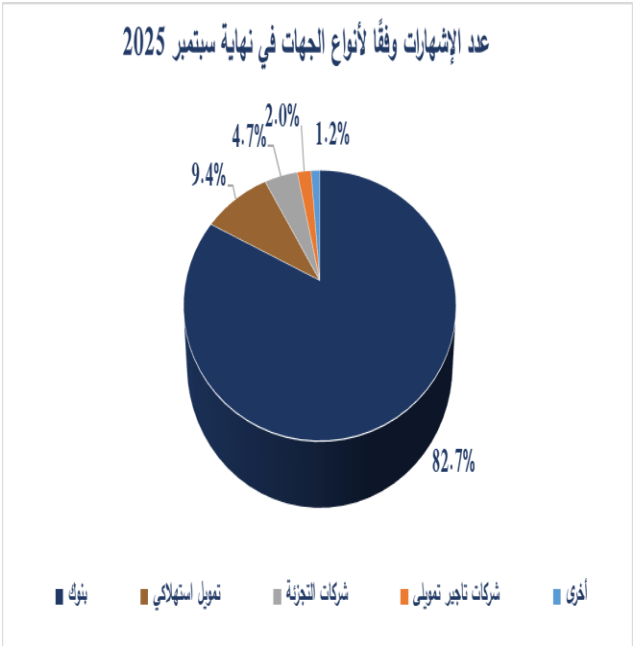

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الثالث من 2025:

- **وزير الزراعة ورئيس هيئة الرقابة المالية يعقدان اجتماعاً لتسريع تنفيذ خطط عمل صندوق التكافل الزراعي**

أستقبل الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، السيد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وذلك بمقر الهيئة بالقرية الذكية، لبحث سبل تسريع تنفيذ خطط عمل صندوق التكافل الزراعي وتفعيل دوره خلال الفترة المقبلة. وأكد وزير الزراعة خلال اللقاء، حرص الدولة على تعزيز آليات الحماية التأمينية للمزارعين، وتقديم كافة سبل الدعم لهم، وتعويضهم وحمايتهم من المخاطر والكوارث، فضلاً عن ضمان استقرار القطاع الزراعي وزيادة الانتاجية، من خلال الدعم الفني وتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية النباتية والحد من آثارها.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في جلسة نقاشية بعنوان "حوكمة الشركات كمحفز لنمو الأعمال".**

شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في الجلسة النقاشية التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية في مصر تحت عنوان "حوكمة الشركات كمحفز لنمو الأعمال" بمشاركة عدد من الشخصيات البارزة في مجالات القانون والاستثمار والتنمية المستدامة وهم الدكتور هاني سري الدين – مؤسس ومدير مكتب سري الدين للاستشارات القانونية، وريم السعدي – مديرة برنامج تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية(EBRD) ، والدكتورة شريفة الشريف – المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وأحمد الجندي – الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة "تنمية كابيتال فينتشرز"، وقد أدارت الجلسة غادة حمودة – رئيس قطاع الاستدامة والتسويق بشركة القلعة.

- **نائب رئيس هيئة الرقابة المالية يلقي كلمة افتتاحية بالقمة السنوية الرابعة للاستثمار في التعليم.**

ألقى الدكتور إسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية كلمة افتتاحية بالقمة السنوية الرابعة للاستثمار في التعليم، التي جاءت تحت عنوان "الاستثمار في التعليم بين التعددية والتكامل والتوسعات الإقليمية"، استعرض فيها كيفية الاستفادة من الحلول والخدمات التمويلية التي يوفرها القطاع المالي غير المصرفي، وشهدت جلسات القمة بحث مستجدات وآليات التعاون بين كافة الأطراف لتعزيز الاستثمار بالتعليم وفرص

التعاون بين مصر والدول العربية والأجنبية، بحضور ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي ولفيف من مستثمري القطاع الخاص المصريين والأجانب.

- **الرقابة المالية تصدر قرارات لـ 5 شركات تتوزع بين تأسيس صناديق استثمار عقاري وشركات إدارة الصناديق وتراخيص بمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي.**

وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، على تأسيس شركة صندوق استثمار صقر العقاري وشركة صندوق ناوي شيرز للاستثمار العقاري، ووافقت اللجنة على تأسيس شركة صقر لترويج وتغطية الاكتتاب وإدارة صناديق الاستثمار العقاري وتأسيس شركة ناوي شيرز لترويج وتغطية الاكتتاب وإدارة صناديق الاستثمار العقاري، وتأسيس شركة قرضي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والترخيص لشركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر – تمكين، بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لغرضها الأصلي، و لشركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، بإضافة نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة، للغرض الأصلي.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في افتتاح جلسة تداول بورصة لندن ضمن فعاليات "يوم مصر" بالمملكة المتحدة.**

شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في افتتاح جلسة تداول بورصة لندن، ضمن فعاليات "يوم مصر" الذي تستضيفه الأخيرة بالمملكة المتحدة، وذلك ضمن وفد رسمي، في بعثة أعمال نظمتها الجمعية المصرية البريطانية للأعمال(BEBA) ، بعنوان "العصر الجديد لمصر فرص الاستثمار" . ويشمل جدول الأعمال اجتماعات مشتركة بين الوفد المصري وقادة الأعمال والمستثمرين وشخصيات بارزة في المملكة المتحدة، في فرصة جديدة لتعزيز التعاون مع الشركات البريطانية والتعرف على خطط ورؤية الحكومة حول الاستراتيجيات المالية والتنظيمية والاستثمارية في مصر، بعد تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الهامة.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يلقي كلمة رئيسية في فعاليات "يوم مصر" ببورصة لندن.**

ألقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كلمة رئيسية في فعاليات "يوم مصر" الذي تستضيفه بورصة لندن بالمملكة المتحدة، وذلك ضمن مشاركة وفد رسمي، في الجولة الترويجية لبعثة الأعمال التي تنظمها الجمعية المصرية البريطانية للأعمال(BEBA) ، بعنوان "العصر الجديد لمصر.. فرص الاستثمار"، كما شارك رئيس الهيئة أيضاً في حوار مفتوح مع المستثمرين أدارته ياسمين صالح، رئيس تحرير

موقع زاوية عربي. قال رئيس هيئة الرقابة المالية، خلال مشاركته، إن الهيئة جادة بإصلاح بيئة الأعمال في القطاع المالي غير المصرفي بهدف تعزيز ثقة المستثمر المحلي والأجنبي في الأسواق المالية غير المصرفية، موضحاً أن مصداقية مناخ الاستثمار ستبدأ من ثقة المستثمر المحلي في السياسات وبيئة الأعمال.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يلتقي ممثلي شركة Jefferies العالمية ومجتمع المال والأعمال والمستثمرين الدوليين بلندن.**

التقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بممثلي شركةJefferies ، إحدى أبرز المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في خدمات بنوك الاستثمار وأسواق المال، والاستشارات المالية، بجانب حضور مكثف من مجتمع المال والأعمال والمستثمرين الدوليين وذلك ضمن مشاركة وفد رسمي، في الجولة الترويجية لبعثة الأعمال التي تنظمها الجمعية المصرية البريطانية للأعمال (BEBA) في لندن، بعنوان "العصر الجديد لمصر.. فرص الاستثمار"، وشارك بالجلسة أيضاً غادة نور، مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، ونهى خليل، القائم بأعمال المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي.

- **الرقابة المالية تصدر موافقات لـ 5 شركات تتوزع بين تجديد القيد بسجل مقدمي خدمات التعهيد وتأسيس شركات ناشئة والعمل بكافة مجالات التكنولوجيا المالية.**

وافقت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية، في الأنشطة المالية غير المصرفية، بالهيئة العامة للرقابة المالية، لـ 5 شركات، على إضافة مجالات تكنولوجيا مالية، وتجديد القيد بسجل مقدمي خدمات التعهيد، وتأسيس شركات ناشئة تعمل بالقطاع المالي غير المصرفي، من خلال استخدام التكنولوجيا المالية. حيث وافقت اللجنة لشركة(Digified) ، المقيدة في سجل مقدمي خدمات التعهيد، على إضافة مجالي عمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونياً وعمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونياً المقيدة في سجل مقدمي خدمات التعهيد، لمجالات عمل الشركة، لتعمل بذلك في كافة مجالات التكنولوجيا المالية.

كما وافقت اللجنة على تأسيس شركة نايس دير للتخصيم، وتأسيس شركة دايرة للتمويل متناهي الصغر، وتأسيس شركة آي سبلاي، كشركات ناشئة على أن تقوم كل منهم بمزاولة نشاطها باستخدام التكنولوجيا المالية، كما وافقت اللجنة على تجديد قيد شركة "في لينس" في سجل مقدمي خدمات التعهيد.

- **الرقابة المالية تختتم اجتماعاتها في لندن بلقاء نائب محافظ بنك إنجلترا للرقابة الاحترازية ومعهد التأمين الملكي.**

اختتم الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، اجتماعاته ضمن فعاليات زيارة الوفد الرسمي إلى لندن، والتي استهدفت الترويج لتطورات الإصلاح الاقتصادي في مصر، واستعرض ما تم إنجازه في هذا الإطار، وذلك بلقائه مع قيادات معهد التأمين الملكي بلندن (The Chartered Insurance Institute)، إلى جانب اجتماعه مع السيد سام وودز، نائب محافظ بنك إنجلترا المسؤول عن الرقابة الاحترازية.وقد جاءت الاجتماعات لبحث سبل التعاون المشترك في مجالات التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى تبادل الخبرات المرتبطة باستقرار الأسواق، بما يعزز من كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية ويدعم استقرارها.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في نقاش مفتوح مع رواد الأعمال والشركات الناشئة حول مستقبل التكنولوجيا المالية بملتقى FRA Fintech Forum 2025 .**

شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في جلسة نقاشية مفتوحة، جمعت نخبة من رواد التحول الرقمي، وممثلي الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية، وعدد من المستثمرين والمؤسسات الداعمة للابتكار في الأسواق المالية غير المصرفية، أدارها سيف الخوانكي، المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصةCIPE ، ومحمد أبو النجا رائد الأعمال الرئيس التنفيذي لمنصةExits . وجاء ذلك ضمن فعاليات ملتقى هيئة الرقابة المالية للتكنولوجيا المالية(FRA Fintech Forum 2025) ، في إطار جهود الهيئة لتعزيز الحوار مع أطراف السوق، والاستماع إلى التحديات والفرص التي تواجه الفاعلين في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية، واستعراض السياسات والإجراءات التنظيمية الداعمة لهذا التحول.

- **رئيس الهيئة العامة للرقابة يستعرض جهود رقمنة الخدمات المالية غير المصرفية خلال ملتقى FRA Fintech Forum 2025.**

قدم الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، خلال ملتقىFRA Fintech Forum 2025 ، عرضاً تقديمياً استعرض فيه جهود الهيئة في سبيل رقمنة الخدمات المالية غير المصرفية، من خلال عدد من التشريعات والتنظيمات الرامية لجذب المزيد من التمويلات، في ضوء استهداف دعم الاقتصاد القومي.
أوضح الدكتور فريد، في كلمته بملتقىFRA Fintech Forum 2025 ، أن الرقمنة هي أساس التقدم الاقتصادي عالمياً، حيث تحول ما يقارب 64% من المستهلكين حول العالم إلى استخدام التطبيقات والخدمات

الرقمية في حياتهم اليومية، بل وأصبح 80% تقريباً من الأشخاص البالغين يستعينون بالخدمات المالية الرقمية في تعاملاتهم المختلفة، مما دفع أكثر من 60 دولة مؤخراً إلى إطلاق منصات تنظم التمويل الرقمي، ومع هذا التسارع كان من الضروري أن نكون جزء من هذا الإيقاع المتسارع.

- **الرقابة المالية تشهد توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين المختبر التنظيمي للهيئة والأطراف الفاعلة في قطاع التكنولوجيا المالية.**

شهد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين المختبر التنظيمي للتطبيقات التكنولوجية التابع للهيئة(FRA Sandbox) ، وعدد من الأطراف الفاعلة في قطاع التكنولوجيا المالية، وذلك ضمن فعاليات الإطلاق الرسمي للمختبر التنظيمي التابع للهيئة، على هامش ملتقى هيئة الرقابة المالية للتكنولوجيا المالية(FRA Fintech Forum 2025) ، الذي نظمته الهيئة بهدف دعم الابتكار وتعزيز التكامل بين الجهات التنظيمية والشركات العاملة في هذا القطاع.

- **وحدة التجارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب تشارك فيFRA Fintech Forum .**

شاركت وحدة التجارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية، في فعاليات ملتقى FRA Fintech Forum 2025، الذي نظمته الهيئة العامة للرقابة المالية، في إطار جهود الهيئة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية و فتح الحوار مع أطراف السوق، والاستماع إلى التحديات والفرص التي تواجه الفاعلين في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية، في ضوء استهداف دعم الاقتصاد القومي.

- **الرقابة المالية تصدر قرارات لـ 4 شركات تتوزع بين تراخيص بمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي والترخيص بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار.**

وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، على الترخيص لشركة الأهلي الكويتي – مصر للتأجير التمويلي، بإضافة نشاط التخصيم لغرضها الأصلي، ولشركة آي إف إس للحلول المالية، بإضافة نشاط التأجير التمويلي، للغرض الأصلي المتمثل في نشاط التخصيم. بالإضافة إلى الموافقة على طلبات إضافة الأنشطة والآليات للشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وتغيير مظلة القانون سواء بالدخول أو الخروج للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، والشركات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي.

- **الرقابة المالية تحظر تعامل شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي مع جهات تقييم عقاري غير مقيدة لدى الهيئة.**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، تعميم رقم 4 لسنة 2025 بشأن حظر تعامل الشركات العاملة في نشاطي التمويل العقاري والتأجير التمويلي مع جهات تقييم عقاري غير مسجلة ومعتمدة رسمياً بالسجل الرسمي لخبراء التقييم العقاري لدى الهيئة سواء كانت شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، ويُعتبر ذلك مخالفة صريحة تستوجب المساءلة. ونص التعميم أنه يجب الالتزام الكامل بتطبيق المعايير المصرية للتقييم العقاري، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (39) لسنة 2015 في كافة عمليات التقييم التي يتم الاستعانة بها.

- **وزير الخارجية ورئيس هيئة الرقابة المالية يشهدا توقيع برتوكول تعاون بين الوزارة والهيئة بشأن المصريين بالخارج في إطار مبادرة "تأمينك في مصر".**

ويهدف البروتوكول إلى توفير كل أوجه الرعاية للمصريين بالخارج، في إطار رؤية الدولة لدمج المصريين العاملين بالخارج وأسرهم، في شبكات الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال تطوير وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية للمصريين بالخارج وأسرهم، لتكون أكثر شمولًا ومواءمة لاحتياجات فئات أكثر تنوعاً من المصريين العاملين بالخارج وأسرهم، وبما يؤدي إلى زيادة مبلغ التأمين ليصل إلى 250 ألف جنيه بدلاً من 100 ألف جنيه في حالات الوفاة والعجز الكلي، من أجل تعزيز استفادة المصريين بالخارج من التغطية التأمينية، على أن يتم العمل به بداية من يوليو 2025.

- **الرقابة المالية تطور قواعد وإجراءات ترخيص شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 147 لسنة 2025، بشأن تطوير قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .ويأتي القرار في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على التيسير على الشركات العاملة في السوق، وتوفير بيئة عمل مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كافة المتغيرات، في ضوء ما تبين للهيئة من حاجة بعض الجهات إلى تعديل بعض الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة وكذلك تسهيل إجراء المقابلات الشخصية مع الهيئة إلكترونياً، لتوفير أكبر قدر ممكن من الوقت.

- **الرقابة المالية تصدر قواعد جديدة لهامش الملاءة لتعزيز استقرار شركات التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق.**

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز استقرار قطاع التأمين المصري، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (148) لسنة 2025 بشأن معايير الملاءة المالية الواجب توافرها لدى شركات التأمين وإعادة التأمين. يأتي القرار تنفيذًا لأحكام قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024، وانسجامًا مع توجه الهيئة نحو ترسيخ الرقابة الاستباقية، ورفع كفاءة إدارة المخاطر في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تصدر قرار بمد فترات تقديم القوائم المالية الدورية للشركات والجهات العاملة بالتأمين.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 159 لسنة 2025 بشأن مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين، في إطار سعي الهيئة للتيسير على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وإتاحة الفرصة والمجال أمام الشركات لإعداد القوائم المالية؛ امتثالاً للقواعد والضوابط التي أصدرتها بموجب قانون التأمين الموحد. ويأتي القرار في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على توفير بيئة عمل مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كافة المتغيرات، وتيسيراً على الشركات العاملة في السوق، في ضوء ما تبين للهيئة من حاجة بعض الجهات إلى فترة زمنية جديدة تعمل خلالها على إعداد القوائم المالية.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري لأول مرة.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (125) لسنة 2025، بشأن ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري، لأول مرة. يعد التنظيم الجديد الصادر عن الهيئة بمثابة آلية تساعد الأفراد على الاستثمار في حصص ملكية على المشاع في وحدات عقارية من خلال وثائق استثمار تطرحها صناديق استثمار عقارية عبر منصات رقمية حاصلة على رخصة ترويج وتغطية اكتتاب وكذلك تلقي الاكتتابات، وذلك استكمالا للنهج الذي تتبناها الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تطوير واتاحة منتجات استثمارية مبتكرة وبتكلفة مقبولة تلبي تطلعات كافة المتعاملين لتعزيز مستويات الشمول المالي والاستثماري والتأميني.

- **الرقابة المالية تصدر أول معايير مصرية للتقييم المالي للأصول غير الملموسة.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 136 لسنة 2025، بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت لإصدار معايير تقييم الأصول غير الملموسة لأول مرة. تهدف معايير تقييم الأصول غير الملموسة، إلى مواكبة أفضل الممارسات والمعايير العالمية المطبقة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للسوق المحلية، ويأتي ذلك في ضوء ما تمثله الأصول غير الملموسة، كالعلامات التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والبرمجيات، والعلاقات التجارية، والتراخيص، من أهمية متزايدة في تحديد القيمة السوقية الحقيقية للمنشآت، وتأثيرها المباشر على أدائها المالي، مما يُعزز من تنافسية السوق المصري ويُسهل من عمليات التقييم وسيتم تطبيق تلك المعايير على كافة عمليات التقييم التي تتم في إطار عمل الهيئة العامة للرقابة المالية.

- **الرقابة المالية تصدر قرارات لـ 6 شركات تتوزع بين تراخيص بمزاولة أنشطة تأسيس الشركات وصناديق الاستثمار وتأسيس شركة تخصيم.**

وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، على تأسيس شركة صدارة القابضة للاستثمارات المالية، وشركة طاقة للاستثمارات المالية، متمثلاً غرض كل منهما في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها، وكذلك وافقت اللجنة على تأسيس شركة بي إف آي كايش للتخصيم، والترخيص لشركة صندوق تكس فند بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار (ملكية خاصة).
ووافقت اللجنة لشركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية، على توفيق أوضاعها والقيد في سجل الهيئة الخاص بالتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي، وكذلك أصدرت اللجنة موافقة لشركة المالية العربية للسمسرة في الأوراق المالية، على مزاولة آلية التعامل في ذات الجلسة.

- **الرقابة المالية تصدر معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 137 لسنة 2025 في شأن معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، وذلك لأول مرة بما يتوافق مع المعايير الدولية "بازل 3". ووضعت الهيئة معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في قطاع التمويل غير المصرفي، بهدف التوافق مع معايير "بازل 3" المُطبقة على القطاع المصرفي، وتعمل هذه المعايير على تعزيز قدرة شركات التمويل غير المصرفي على مواجهة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وتقليل الآثار السلبية للتقلبات والصدمات الاقتصادية، وكذلك ضمان توافر السيولة المالية لدى هذه

الشركات بما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل، ومواجهة الخسائر المحتملة، مما يعزز من سلامة واستقرار القطاع المالي غير المصرفي.

- **الرقابة المالية تطلق مسابقة بحثية لدعم الشباب والباحثين في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية.**

في إطار حرصها على دعم البحث العلمي وتشجيع الشباب على الإسهام الفعّال في تطوير منظومة الأنشطة المالية غير المصرفية، تعلن الهيئة العامة للرقابة المالية عن إطلاق المسابقة البحثية السنوية للعام الحالي، والتي تستهدف الباحثين وطلاب الجامعات والدراسات العليا في مصر وخارجها. تهدف هذه المبادرة إلى تحفيز الابتكار في القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز قنوات التواصل بين المجتمع الأكاديمي والجهات الرقابية والتشريعية، بما يسهم في دعم الاستدامة المالية وتطوير السوق المصري.

- **الرقابة المالية تصدر قرارات لـ 8 شركات تتوزع بين تأسيس صناديق استثمار عقاري وتراخيص بمزاولة أنشطة صناديق الاستثمار والتمويل غير المصرفي**

وافقت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، على تأسيس شركة صندوق استثمار بكرة للملكية الخاصة، وتأسيس شركة صندوق استثمار بكرة لرأس المال المخاطر، والترخيص بمزاولة شركة صندوق استثمار بكرة للاستثمار في المعادن لنشاط صناديق الاستثمار. وكذلك وافقت اللجنة على تأسيس شركة صندوق SAFE العقاري، وشركة SAFE لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية، وإدارة صناديق الاستثمار العقاري. كما منحت اللجنة شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما تم الترخيص لشركة أكت المالية القابضة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع الغير، ووافقت اللجنة على إضافة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية للغرض الأصلي لشركة صدارة القابضة.

- **الرقابة المالية تستضيف نهائيات مسابقة World Computer Hacker League لتمكين شباب مصر من ابتكار حلول بالقطاع المالي غير المصرفي والمنافسة عالمياً.**

إيمانًا بالدور المحوري الذي تلعبه ريادة الأعمال والشركات الناشئة في بناء المستقبل وتعزيز مساهمة القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي، ألقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الكلمة الرئيسية خلال اليوم الختامي الذي شهد إعلان الفائزين الثلاثة في المسابقة الوطنية للهاكاثون باسم World Computer Hacker League، الذي نظمته الهيئة والمختبر التنظيمي بالتعاون مع Mercatura Forumو ICP Hub Egyptو DFINITYالعالمية، وذلك بمقرها في القرية الذكية، حيث تم الإعلان عن

تصعيد أفضل 16 مشروعًا إلى المرحلة القارية المقرر لها الشهر المقبل، تمهيدًا للمشاركة في النهائيات العالمية، معربًا عن آماله في اجتياز المشروعات الفائزة للتصفيات القارية ثم اجتيازها للمسابقة العالمية ورفع اسم مصر عاليًا على الساحة الدولية.

- **الرقابة المالية تضيف 3 شركات و36 صفحة تواصل اجتماعي للقائمة السلبية لمباشرة أنشطة بالمخالفة للقوانين المالية غير المصرفية وتضر بسلامة التعاملات.**

استكمالاً الجهود المستمرة للهيئة العامة للرقابة المالية لضبط الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين، وإعمالاً لشؤونها بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وحرصًا على تحقيق استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين، مع الحفاظ على نزاهة الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها، قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، إضافة 3 شركات و36 صفحة على منصات التواصل الاجتماعي إلى القائمة السلبية للجهات التي تمارس أنشطة بالمخالفة لأحكام القوانين المالية غير المصرفية وتضر بسلامة التعاملات.حيث تضمن المخالفات التي تقوم بها الشركات قيامهما بدعوة الجمهور لتلقي أموال بغرض استثمارها دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم 146 لسنة 1988، فضلاً عن دعوة الجمهور للاكتتاب العام دون الحصول على الموافقات اللازمة بالمخالفة للوائح والقرارات المنظمة.

- **هيئة الرقابة المالية تنتهي من قياس البصمة الكربونية لها عن عام 2024 لأول مرة.**

انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، لأول مرة من قياس بصمتها الكربونية لعام 2024، وإصدار التقرير الخاص بذلك ضمن تقرير الاستدامة السنوي الصادر عن الهيئة، وذلك في خطوة غير مسبوقة، لتصبح بذلك أول جهة رقابية مصرية، تقيس البصمة الكربونية الخاصة بها، وتؤكد التزامها المستمر بالتزامها بتحقيق مبادئ الاستدامة البيئية. كما تستهدف الهيئة تعويض كامل انبعاثاتها الكربونية من خلال شراء شهادات الكربون الطوعية المتداولة في سوق الكربون الطوعي المصري خلال الفترات المقبلة، في إطار سعي الهيئة الدائم نحو التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال الاستدامة والعمل على الحد من التأثيرات البيئية لأنشطتها، وترسيخ دورها كجهة رقابية رائدة تضع الاستدامة على رأس أولوياتها.

- **الرقابة المالية تصدر قرارًا بمد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين.**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 223 لسنة 2025 بشأن مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين، في إطار سعي الهيئة للتيسير على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وإتاحة الفرصة والمجال أمام الشركات لإعداد القوائم المالية؛ امتثالًا للقواعد والضوابط التي أصدرتها بموجب قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024.ويأتي القرار في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على توفير بيئة عمل مواتية تمكّن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كافة المتغيرات، وتيسيرًا على الشركات العاملة في السوق، في ضوء ما تبين للهيئة من حاجة بعض الجهات إلى فترة زمنية جديدة تعمل خلالها على إعداد القوائم المالية.

- **الرقابة المالية تلزم اتحاد التمويل الاستهلاكي بإعداد قائمة حظر للجهات والأشخاص التي تقوم بالتسييل النقدي للتمويل بغرض الاستهلاك.**

في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وضمان استقرارها ونزاهة أنشطتها، أصدرت الهيئة قرارًا يلزم الاتحاد المصري للجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي، بإعداد قائمة حظر تتضمن الجهات والأشخاص الذين يثبت قيامهم بالتسييل النقدي للتمويل الممنوح بغرض الاستهلاك. ويشمل القرار جميع أطراف المنظومة من بائعي ومقدمي السلع والخدمات، والسماسرة، والعملاء، وكذلك العاملين بشركات التمويل الاستهلاكي.

- **الرقابة المالية تلزم شركات التمويل غير المصرفي بالإبلاغ الفوري لشركة الاستعلام الائتماني عن الحدود الائتمانية للعملاء.**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية تعميماً يلزم شركات التمويل غير المصرفي بالإبلاغ الفوري – وليس بنهاية كل شهر–للشركة المصرية للاستعلام الائتماني عن الحدود الائتمانية التي توافق عليها الشركة حتى ولو لم يتم استخدامها، وذلك لضمان سلامة إجراءات عملية منح التمويل بموجب التأكد من الجدارة الائتمانية لكل عميل، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للجهات العامة في النشاط.ويُقصد بذلك أنه ستكون الشركات مُلزمة بإبلاغ الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالحد الائتماني الممنوح لكل عميل مع كل استخدام له وكذا في حالة عدم استخدامه، وذلك فور منح العميل حدًا ائتمانيًا بناءً على تقييم جدارته الائتمانية، وقياس مدى قدرته على السداد بناء على الدخل الخاص به.

- **محكمة النقض وهيئة الرقابة المالية يوقعان بروتوكول تعاون لتبادل الخبرات وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة.**

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية، باجتماعها برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، على تسجيل 4 مشروعات جديدة بقواعد بيانات مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية بالهيئة، تمهيداً لإصدار شهادات خفض انبعاثات كربونية، متاحة للتداول بسوق تداول شهادات الكربون، عقب إتمام عمليات التحقق والمصادقة.المشروعات هي Abu Minqar Solar PV، الواقعة في محافظة الوادي الجديد و soil organic enhancement for climate change mitigation (SOC)الواقعة بالواحات ومحافظة المنيا، وتعمل شركات لوتس للتنمية والاستثمار الزراعي و Value Network Venture وMars for selling and distributing energy ، إحدى شركات كرم سولر العاملة في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، كمطورين لتلك المشاريع.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يلتقي طلاب ودارسي العلوم الاكتوارية في ختام منتدى الاكتواريين(SOA) .**

التقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، طلاب ودارسي العلوم الاكتوارية في ختام منتدى أعمال المنتدى الإقليمي لجمعية الاكتواريين (SOA) لعام 2025، الذي نظمته الجمعية بالقاهرة، تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، وبالشراكة مع اتحاد شركات التأمين المصرية. تضمن المنتدى الذي استمر على مدار 3 أيام جلسات نقاشية، وحوارات تفاعلية تناولت الدور المتطور للاكتواريين في عالم يتأثر بشكل رئيسي بالمخاطر والفرص الجديدة، من بينها تغير المناخ، والمخاطر السيبرانية، والصراعات العالمية، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg